الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع المذكرة:

أثر النشاط السياحي على البيئة

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي

من إعداد الطالبات:

– حمادي آمال

إشراف الأستاذ الدكتور:

عيمر عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة

سالمي سمير	جامعة جيجل	رئيسا
عيمر عبد الحفيظ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
ينون آمال	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2015–2016

مقدمة

تعد السياحة من السمات المميزة لعصرنا الحالي. فلقد عرفت منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، في البداية كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها، وأسبابها ووسائلها تم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه ومبادئه ونوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية. فقد أضحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، حيث زاد عدد السياح على المستوى الدولي من 25 مليون في 1950 إلى مليار في 2015 حيث ظهرت أسواق جديدة إلى جانب التقليدية وأصبح المد السياحي طيلة العام، ببرامج سياحية وبخدمات ذات نوعية عالية ومنافذ توزيعية مناسبة، من شأنها زيادة فترة إقامة السائح بالإضافة إلى امتلاك وسائل متطورة للترويج السياحي والفندقي. ويتوقع أن تبقى السياحة الأكبر بين ما سيشهده العالم باعتبارها أصبحت تشكل أحد موارد التنمية الشاملة،

تمثل البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والذي يجذبه إلى النشاطات السياحية. فالبيئة تعتبر من أهم المواضيع طرحا على الصعيدين الدولي والوطني وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان، والحيوان، والنبات، فسلوكيات الأفراد يمكن أن يكون لها تأثير على الوسط الطبيعي، وفي أغلب الأحيان ما تعود أسباب اختلال الوسط البيئي بنشاطات الإنسان المتعددة ولا سيما النشاط السياحي.

إذا العلاقة بين البيئة والسياحة بوجه عام علاقة وطيدة تتمثل فيما تقدمه البيئة للسياحة من مغريات سياحية طبيعية واجتماعية متنوعة لا حدود لها. فالبيئة هي العمود الفقري للسياحة، واهم عنصر جذب سياحي في الوجهات والمواقع. كما أن السياحة توفر الكثير من الموارد التي يمكن استخدامها للنهوض بالبيئة والارتقاء بها. لكن زيادة الطلب على السياحة أدى إلى ظهور العديد من الآثار البيئية السلبية، فإن الاستخدام المفرط للبيئة في المناطق السياحية قد يؤدي إلى تدهور قيمتها، وتدمير أهم العناصر التي تقوم عليها السياحة. من هنا تم استحداث ما يسمى بالسياحة البديلة أو السياحة المتوافقة مع البيئة أو السياحة المتوازنة، وهي سياحة تحافظ على البيئة ولا تدمر الحضارة ولا تؤدي نظام القيم في الدول المضيفة.

1- الإشكالية

وعليه، وانطلاقا مما سبق تبلورت إشكالية البحث في التساؤل التالي:

كيف تأثر السياحة على البيئة؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج العديد من الأسئلة الفرعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ مامدى اهتمام السياح والسكان المحليين بالحفاظ على البيئة؟
- ❖ كيف يمكن الموازنة بين حماية البيئة واستغلال المواقع السياحية في النشاط السياحي؟
- ❖ فيما تكمن العلاقة بين البيئة والسياحة؟ وكيف يمكن الموائمة بينهما؟
- ❖ ماهي المشاكل التي تواجه البيئة نتيجة للنشاط السياحي في الجزائر وولاية جيجل؟

2- الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تحضى البيئة باهتمام واسع دوليا ووطنيا في الآونة الأخيرة ، في ظل ازدهار وانتعاش قطاع السياحة.
- ❖ السياحة صناعة مستدامة ذات تأثير إيجابي كبير على جميع جوانب البيئة.
- ❖ العلاقة بين البيئة والسياحة علاقة تبادل وتكامل.

3- أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع وفقا للمبررات والدوافع التالية:

- ❖ توافق موضوع الدراسة مع تخصصنا.
- ❖ الميل الشخصي للموضوع خاصة مع التوجه الدولي الحديث نحو قطاع السياحة عموما والتوجه الوطني خصوصا بغرض تنويع الاقتصاد والتخلي عن الاقتصاد الريعي، حيث تم التركيز فقط على الجانب الإيجابي للسياحة وإهمال جانبها السلبي.
- ❖ إبراز المؤهلات السياحية في الجزائر مع وضرورة الحفاظ عليها.
- ❖ غياب ثقافة الحفاظ على البيئة عند السياح المحليين.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ عدة أهداف منها:

- ❖ محاولة الإلمام والتعرف بشكل أكبر على مختلف المفاهيم والأفكار الأساسية المتعلقة بالسياحة والبيئة.
- ❖ تسليط الضوء على المشاكل والعراقيل التي تعاني منها البيئة. في ظل تنامي الأنشطة السياحية.
- ❖ توضيح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة.

❖ إبراز مكانة البيئة بالنسبة للسياحة.

5- أهمية الدراسة

تنبع أهمية اختيارنا لهذا الموضوع من أهميته في حد ذاته، حيث طغت في الفترة الأخيرة على الساحة الدولية قضايا البيئة بشكل لافت للانتباه، أكثر من غيرها من المواضيع نظرا لأهميتها في حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وضرورة توجيه الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية أو سياحية نحو الاستغلال الأمثل والمستدام لمواردها وإمكاناتها من أجل الإشباع الحالي والمستقبلي لحاجات ورغبت الشعوب، تعد سياسة السياحة البيئية أو الخضراء كأحد أهم هذه الأنشطة التي تساعد الشعوب والدول على الحد من ظاهرة التلوث البيئي.

6- منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم وشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والبيئة بالإضافة إلى شرح العلاقة بينهما وتبيان تأثير السياحة على البيئة في جيجل.

7- صعوبات الدراسة

أثناء قيامنا بهذه الدراسة، واجهتنا صعوبات عديدة منها:

❖ ندرة المراجع ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة بالرغم من أهميته.

❖ صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالسياحة والبيئة لإتمام الدراسة على أحسن وجه.

❖ مشكل موسمية السياحة، حيث لم نتمكن من الاستفادة من وجود السياح لإعداد استمارة واستطلاع آرائهم.

8- هيكل الدراسة

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناول **الفصل الأول** مفاهيم أساسية عن البيئة من حيث التعريف والعناصر وعلاقتها بالإنسان وكذا العوامل المؤثرة عليها. بالإضافة إلى ماهية حماية البيئة، وفي الأخير آليات الحماية المتمثلة في الاتفاقيات القوانين.

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه مفهوم السياحة بصفة عامة من حيث التعريف والأنواع وأسس والأهمية، بالإضافة إلى أنواع التلوث البيئي الناتج عن السياحة التي وفي الأخير تسليط الضوء على العلاقة بين السياحة والبيئة.

في **الفصل الثالث والأخير** تناولنا أهم المؤهلات السياحية في الجزائر وكذلك المقومات التي تزخر بها ولاية جيجل بالإضافة إلى أهم المشاكل والعقبات التي تواجه البيئة نتيجة للنشاط السياحي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع المذكرة:

أثر النشاط السياحي على البيئة

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:اقتصاد وتسيير سياحي

من إعداد الطالبات:

– حمادي آمال

إشراف الأستاذ الدكتور:

عيمر عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة

سالمي سمير	جامعة جيجل	رئيسا
عيمر عبد الحفيظ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
ينون آمال	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2015–2016

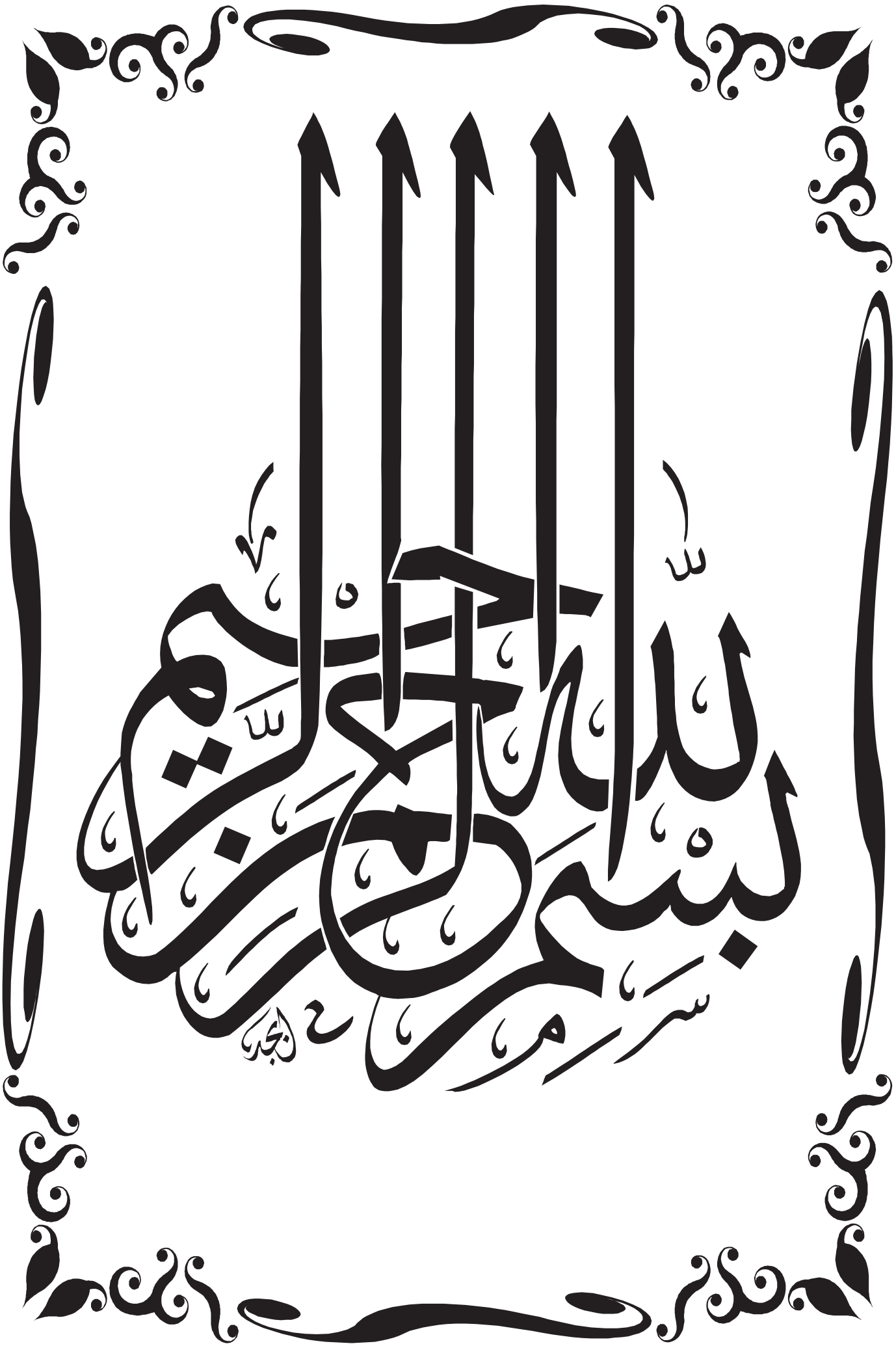
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني بأن الفشل هو التجارب التى تسبق النجاح

يا رب علمني ان التسامح هو اكبر مراتب القوة و أن حب الإنتقام هو أول مظاهر العنف

يا رب إذا جردتني من المال اترك لي الأمل و إذاجردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل ، و إذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان

يا رب إذا اسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الإعتذار و إذا اساء إلي الناس أعطني شجاعة العفو

آمين

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضى،

لك الحمد كالذي نقول وخير مما نقول على نعمك علينا

ومنها توفيقك على إنجاز هذا العمل

ثم الصلاة و السلام على محمد عبد الله ورسوله

كما أتقدم باسمى معاني الشكر وأنبل التقدير للأستاذ الدكتور المشرف

« عيمر عبد الحفيظ »

الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته في

إنجاز هذا العمل

وإلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب

أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة ويبقى الشكر للمولى العلي القدير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
مقدمة.....	أ.....ث
الفصل الأول: عموميات حول البيئة	
تمهيد.....	6
1. ماهية البيئة	7
1.1.تعريف البيئة	7
2.1. عناصر البيئة	10
3.1. علاقة البيئة بالإنسان	11
4.1. العوامل المؤثرة على البيئة	13
2. ماهية حماية البيئة.....	17
1.2. عناصر البيئة محل الدراسة	17
2.2. المبادئ الأساسية لحماية البيئة	18
3.2. وسائل حماية البيئة	20
4.2. الإجراءات الوقائية لحماية البيئة	22
3. آليات حماية البيئة	25
1.3. التقنية القانونية لحماية البيئة	25
2.3. الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية لحماية البيئة	27
3.3. دور الثقافة البيئية والتربية البيئية في حماية البيئة	32
4.3. دور السياسة البيئية في حماية البيئة	35
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: تأثيرات النشاط السياحي على البيئة.....	
تمهيد	40
1. مفاهيم عامة حول السياحة	41
1.1. مفهوم السياحة	41

2.1. أنواع السياحة	43
3.1. أسس السياحة	45
4.1. أهمية السياحة	47
2. أنواع التلوث البيئي الناتج عن السياحة	50
1.2. تعريف التلوث البيئي	50
2.2. أثر السياحة على البيئة المائية	50
3.2. أثر السياحة على البيئة الجبلية	51
4.2 أثر السياحة على الحياة البرية	53
5.2. أثر السياحة على النبات الطبيعي وعلى الغلاف الجوي	54
3. العلاقة بين السياحة والبيئة	55
1.3. عوامل صناعة السياحة والآثار البيئية	56
2.3. التأثيرات السلبية للسياحة على البيئة	57
3.3. الموائمة بين السياحة والبيئة	59
4.3. مساهمة السياحة في حماية البيئة	61
5.2. السياحة الخضراء	62
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: دراسة أثر النشاط السياحي على البيئة في الجزائر	
تمهيد	65
1. المؤهلات السياحية في الجزائر	66
1.1. الموارد السياحية الطبيعية.....	66
2.1. المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر	68
3.1. الأقطاب السياحية في الجزائر	69

2. المؤهلات السياحية لولاية جيجل	70
1.2. تقديم ولاية جيجل	70
2.2.المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لولاية جيجل	71
3.2. المقومات السياحية لولاية جيجل	72
3. المشاكل البيئية الناتجة عن السياحة في الجزائر	75
1.3. مظاهر التلوث البيئي السياحي في الجزائر	75
2.3. الآثار الناجمة عن التلوث البيئي السياحي في الجزائر	77
3.3. الآثار البيئية السياحية في ولاية جيجل	79
خلاصة الفصل	81
الخاتمة	83
قائمة المراجع	87

مقدمة

مقدمة

تعد السياحة من السمات المميزة لعصرنا الحالي. فلقد عرفت منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، في البداية كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها، وأسبابها ووسائلها تم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل نشاطا له أسسه ومبادئه ونوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية. فقد أضحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، حيث زاد عدد السياح على المستوى الدولي من 25 مليون في 1950 إلى مليار في 2015 حيث ظهرت أسواق جديدة إلى جانب التقليدية وأصبح المد السياحي طيلة العام، ببرامج سياحية وبخدمات ذات نوعية عالية ومنافذ توزيعية مناسبة، من شأنها زيادة فترة إقامة السائح بالإضافة إلى امتلاك وسائل متطورة للترويج السياحي والفندقي. ويتوقع أن تبقى السياحة الأكبر بين ما سيشهده العالم باعتبارها أصبحت تشكل أحد موارد التنمية الشاملة،

تمثل البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والذي يجذبه إلى النشاطات السياحية. فالبيئة تعتبر من أهم المواضيع طرحا على الصعيدين الدولي والوطني وهذا راجع لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان، والحيوان، والنبات، فسلوكيات الأفراد يمكن أن يكون لها تأثير على الوسط الطبيعي، وفي أغلب الأحيان ما تعود أسباب اختلال الوسط البيئي بنشاطات الإنسان المتعددة ولا سيما النشاط السياحي.

إذا العلاقة بين البيئة والسياحة بوجه عام علاقة وطيدة تتمثل فيما تقدمه البيئة للسياحة من مغريات سياحية طبيعية واجتماعية متنوعة لا حدود لها. فالبيئة هي العمود الفقري للسياحة، واهم عنصر جذب سياحي في الوجهات والمواقع. كما أن السياحة توفر الكثير من الموارد التي يمكن استخدامها للنهوض بالبيئة والارتقاء بها. لكن زيادة الطلب على السياحة أدى إلى ظهور العديد من الآثار البيئية السلبية، فإن الاستخدام المفرط للبيئة في المناطق السياحية قد يؤدي إلى تدهور قيمتها، وتدمير أهم العناصر التي تقوم عليها السياحة. من هنا تم استحداث ما يسمى بالسياحة البديلة أو السياحة المتوافقة مع البيئة أو السياحة المتوازنة، وهي سياحة تحافظ على البيئة ولا تدمر الحضارة ولا تؤدي نظام القيم في الدول المضيفة.

1- الإشكالية

وعليه، وانطلاقا مما سبق تبلورت إشكالية البحث في التساؤل التالي:

كيف تأثر السياحة على البيئة؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج العديد من الأسئلة الفرعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ مامدى اهتمام السياح والسكان المحليين بالحفاظ على البيئة؟
- ❖ كيف يمكن الموازنة بين حماية البيئة واستغلال المواقع السياحية في النشاط السياحي؟
- ❖ فيما تكمن العلاقة بين البيئة والسياحة؟ وكيف يمكن الموائمة بينهما؟
- ❖ ماهي المشاكل التي تواجه البيئة نتيجة للنشاط السياحي في الجزائر وولاية جيجل؟

2- الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تحضى البيئة باهتمام واسع دوليا ووطنيا في الآونة الأخيرة ، في ظل ازدهار وانتعاش قطاع السياحة.
- ❖ السياحة صناعة مستدامة ذات تأثير إيجابي كبير على جميع جوانب البيئة.
- ❖ العلاقة بين البيئة والسياحة علاقة تبادل وتكامل.

3- أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع وفقا للمبررات والدوافع التالية:

- ❖ توافق موضوع الدراسة مع تخصصنا.
- ❖ الميل الشخصي للموضوع خاصة مع التوجه الدولي الحديث نحو قطاع السياحة عموما والتوجه الوطني خصوصا بغرض تنويع الاقتصاد والتخلي عن الاقتصاد الريعي، حيث تم التركيز فقط على الجانب الإيجابي للسياحة وإهمال جانبها السلبي.
- ❖ إبراز المؤهلات السياحية في الجزائر مع وضرورة الحفاظ عليها.
- ❖ غياب ثقافة الحفاظ على البيئة عند السياح المحليين.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ عدة أهداف منها:

- ❖ محاولة الإلمام والتعرف بشكل أكبر على مختلف المفاهيم والأفكار الأساسية المتعلقة بالسياحة والبيئة.
- ❖ تسليط الضوء على المشاكل والعراقيل التي تعاني منها البيئة. في ظل تنامي الأنشطة السياحية.
- ❖ توضيح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة.

❖ إبراز مكانة البيئة بالنسبة للسياحة.

5- أهمية الدراسة

تنبع أهمية اختيارنا لهذا الموضوع من أهميته في حد ذاته، حيث طغت في الفترة الأخيرة على الساحة الدولية قضايا البيئة بشكل لافت للانتباه، أكثر من غيرها من المواضيع نظرا لأهميتها في حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وضرورة توجيه الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية أو سياحية نحو الاستغلال الأمثل والمستدام لمواردها وإمكاناتها من أجل الإشباع الحالي والمستقبلي لحاجات ورغبت الشعوب، تعد سياسة السياحة البيئية أو الخضراء كأحد أهم هذه الأنشطة التي تساعد الشعوب والدول على الحد من ظاهرة التلوث البيئي.

6- منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم وشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والبيئة بالإضافة إلى شرح العلاقة بينهما وتبيان تأثير السياحة على البيئة في جيجل.

7- صعوبات الدراسة

أثناء قيامنا بهذه الدراسة، واجهتنا صعوبات عديدة منها:

❖ ندرة المراجع ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة بالرغم من أهميته.

❖ صعوبة الحصول على الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالسياحة والبيئة لإتمام الدراسة على أحسن وجه.

❖ مشكل موسمية السياحة، حيث لم نتمكن من الاستفادة من وجود السياح لإعداد استمارة واستطلاع آرائهم.

8- هيكل الدراسة

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناول **الفصل الأول** مفاهيم أساسية عن البيئة من حيث التعريف والعناصر وعلاقتها بالإنسان وكذا العوامل المؤثرة عليها. بالإضافة إلى ماهية حماية البيئة، وفي الأخير آليات الحماية المتمثلة في الاتفاقيات القوانين.

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه مفهوم السياحة بصفة عامة من حيث التعريف والأنواع وأسس والأهمية، بالإضافة إلى أنواع التلوث البيئي الناتج عن السياحة التي وفي الأخير تسليط الضوء على العلاقة بين السياحة والبيئة.

في **الفصل الثالث والأخير** تناولنا أهم المؤهلات السياحية في الجزائر وكذلك المقومات التي تزخر بها ولاية جيجل بالإضافة إلى أهم المشاكل والعقبات التي تواجه البيئة نتيجة للنشاط السياحي.

الفصل الأول

عموميات حول البيئة

1. ماهية البيئة
2. ماهية حماية البيئة
3. آليات حماية البيئة

تمهيد

يواجه العالم اليوم ومند بضعة عقود موقفا صعبا لم يسبق له مواجهته، حيث يعاني كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة، ويعاني غالبية البشر من صعوبات و عجز في تلبية مطالبه من الاحتياجات الضرورية. ولذلك فقد أصبحت البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف المشاكل البيئية من أهم قضايا العصر وأحد التحديات الكبرى التي تواجهها جميع الدول المتقدمة والمتأخرة، فقد أصبحت مختلف المشاكل التي تواجه البيئة تكتسي أهمية كبيرة على مختلف المستويات,حيث تهتم بها العديد من العلماء والدول وتنعقد من أجلها العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية. و لهذا ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى:

1- ماهية البيئة

2- ماهية حماية البيئة

3- آليات حماية البيئة

1. ماهية البيئة

مند مدة والمجتمعات تنقل الفكرة القائلة بأن الطبيعة أو البيئة تشكل في آن واحد مخزن للموارد الطبيعية، ومكب طبيعي للفضلات وتستند هذه الفكرة إلى أن الطبيعة بإمكانها أن تتجدد دائما، سواء في الحاضر أو في المستقبل، في حين بدأ تدهور البيئة يظهر ليس كأذى لا بد منه ولكن كأذى يمكن محوه وتدريجيا بدأت الفكرة تتقهقر واضطرت الحكومات إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة وبدأت البحث عن نموذج علاجي لمكافحة التلوث كأولوية في السياسة البيئية حيث تعتقد أن كل ما تم تلويثه يمكن تنظيفه وأن كل ما تم تدميره يمكن إصلاحه.

1.1. تعريف البيئة

يعتبر مصطلح البيئة من المصطلحات النادرة التي لها ذكر شاسع في شتى حقول المعرفة، حيث أن لعلم البيئة جذور متشعبة في العديد من العلوم الأخرى ومن الصعب فصلها عنها، فهو مرتبط بكل فروع علم الجغرافيا، وعلوم الحياء، وعلوم الطبيعية، والعلوم الزراعية والعلوم الاجتماعية أي أن مصطلح البيئة يشير إلى أكثر من معنى وبعبارة أصح إلى أكثر من نوع.

1.1.1. التعريف اللغوي للبيئة

تعرف البيئة بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيها الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وتربة وكائنات حية ومنشات أقامها لإشباع حاجاته، و بالنظر لقواميس ومعاجم اللغة العربية فنجدها تتفق على أن البيئة قد تعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش فيه الكائن الحي و قد تعبر عن الحالة التي عليها ذالك الكائن[1].

و قد اشتقت كلمة بيئة من فعل "بوأ" وقيل بوأتك بيتا :اتخذت لك بيتان، وقيل تبوأ:نزل وأقام ، وآباءه منزلا بمعنى هيأه وأنزله ومكن له فيه، والبيئة قد تعني الحال فيقال إنه لحسن البيئة أي هيئة التنبؤ، وعلى ذلك فالبيئة في اللغة العربية هي المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي سواء كان إنسانا أم حيوان أم طائر، ومحيطه أو منزله يتكاملان، يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به.

-كما جاء في معجم لاروس أن البيئة environnement هي مجموعة العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل إطار حياة الفرد.

[1] نصر الله سناء ،**الحماية القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنسا**ني، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة باجي مختار-عنابة-،2011/2010، ص 9.

– أما التعريف في اللغة الإنجليزية تعني كلمة environment كما وردت في معجم لونجمان مجموعة الظروف الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان.

– ويقال أن علماء الغرب قد استعملوا كلمة"البيئة" في أواخر القرن التاسع عشر ومنهم الفرنسي E.G SAINT HILAIRE والألمانيHAECHEL عام 1866، وكان استعمالهم ترجمة للأصل اللاتيني لكلمة "Ecologia" وهي كلمة مركبة من جزئين الأولoikos وتعني البيت أو المنزل، والثانيlogos ويعني العلم أي علم دراسة المنزل أو الوسط المعيشي أو المحيط البيئي.

1.1.2. التعريف الاصطلاحي للبيئة

لتعريف مصطلح البيئة مدلول واسع نظرا لشموليته, وسنورد بعض التعاريف فيما يلي[1]:

1– أعطى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 مفهوما متسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على " ذلك الرصيد من الموارد المالية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".

2– وقد عرف كل من "جوزيف سينيكا" و"وماير توسج" البيئة على أنها" المحيط الحيوي للإنسان وكذلك علاقة الإنسان بالطبيعة وكل ما قام بإنشائه ويحيط به".

3– جاءت الأمم المتحدة بتعريف آخر عن البيئة بأنها:" ذلك النظام الفيزيائي و البيولوجي الذي يحيط بالكائن الحيوي, وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة و مترابطة ".

4– وتعرف البيئة في دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بأنها" المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويقوم فيه بعملية الإنتاج, ويحتوي على مواد حية وغير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية ... وهو يتكون من المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته".

5– ويعرف "البيي" Allaby البيئة على أنها" العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية المحيطة بالكائن الحي".

6– كما عرفها "ريكاردوس الهبر" في كتابه "بيئة الإنسان" أنها :" مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات وهي وحدة ايكولوجية مترابطة".

[1] نادية حمدلو، نورة بولقرون، **دور السياحة البيئية في حماية البيئة–الحظيرة الوطنية لتازة نمودجا**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2014/2013، ص 03.

7- وقد استخدم العالم الفرنسي"سانن هيلر" سنة 1835 مصطلح البيئة دلالة على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية.مبينا تلك الرابطة القوية بين الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه،ليصبح مصطلح البيئة يعني " مجموع الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان".[1]

1.1. 3. التعريف القانوني للبيئة

إن صعوبة وضع مفهوم قانوني للبيئة يرجع إلى غلبة الصنعة القانونية التي تدفع رجل القانون إلى التحديد والدقة في اختيار الألفاظ. حيث يوجد اختلاف بين الفقهاء لتحديد تعريف مناسب للبيئة من الناحية القانونية. وعليه يمكن تعريف البيئة قانونيا كما يلي:

1- حسب المشرع الجزائري (القانون رقم 03-10 لعام 2010) فإن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية واللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر الطبيعية[2].

2- حسب المشرع الليبي (القانون رقم 15 لعام 2003) تعتبر البيئة بأنها "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية و يشمل الهواء والماء والغذاء سواء في أماكن السكن أو العمل أو غيرها من الأماكن"[3].

3- حسب المشرع الفرنسي (المادة الأولى من القانون الصادر في 10 جويلية 1976 المتعلق بحماية الطبيعة) فإن البيئة هي "مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة, الفصائل الحيوية والنباتية, الهواء, الأرض, الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة"[4].

5- وفي نظر القانون الإنجليزي (الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون الصادر في 1995 فإن "البيئة تتكون من جميع أو بعض الأوعية التي يمارس فيها أنشطته، من هواء وماء وتربة، وكذلك المنشات الطبيعية والصناعية التي يقيمها الإنسان".

6- أما المؤتمر الدولي للتربية البيئية فقد عرفها بأنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع باقي البشر"[5].

---

[1] فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث ، عدد 07-2010-جامعة ورقلة، ص345

[2] المادة 04 ف 07 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 48.

[3] رائف محمد لبيت، **الحماية الإجرائية للبيئة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنوفية،مصر،2008، ص 12.

[4] عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2013، ص 14.

[5] سليمان الحبوني،**الضبط الإداري البيئي**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة المنصورة، مصر ،2010، ص08.

من خلال التعاريف القانونية السابقة يمكن القول أن البيئة هي:

إجمالي العناصر المحيطة بحياة الفرد والمجتمع من الموارد الطبيعية(الماء، الهواء، التربة، وكذلك المعادن) والظروف المحيطة بمكان العمل من الكائنات الحية(حيوان، نبات، وكائنات مجهرية).

1.2. عناصر البيئة

إن البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد تشكل نظام كبير الحجم كثير التعقيد, ترتبط مكوناته بتأثيرات عكسية, ودائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة, والتي تشكل في مجموعتها وحدة متكاملة تتميز بالاستمرار والاتزان. ويمكن تقسيم العناصر المكونة للبيئة إلى[1]:

أ- البيئة الطبيعية: ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية أو غير حية، وليس للإنسان أي أثر في وجودها، وتختص البيئة الطبيعية بدراسة الحياة البحرية والبرية، والكائنات من الحيوانات والطيور، أي الطبيعية حول الإنسان والكائنات الحية التي تعيش فيها.

ب- البيئة المناخية: يقصد بها ظروف الطقس والمناخ التي يتأثر بها الإنسان وتتأثر بها الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض.

ج- البيئة الاجتماعية:تعبر عن الوسط الذي ينشأ فيه الفرد, ويحدد شخصيته وسلوكيته واتجاهاته والقيم التي يؤمن بها.

د- البيئة الثقافية: تشمل المعرفة والعقائد، الفن, القانون، الأخلاق، العرف، وكل العادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع، وتتأثر الثقافة بعوامل البيئة الطبيعية وكذلك بما ينتجه العقل البشري عن طريق منجزات العلم و التكنولوجيا.

هـ- البيئة البشرية:عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972م بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان".

و- البيئة الجمالية: وهي تشمل المناطق التاريخية والتراث الوطني، والصفات المعمارية للمباني القائمة والمناطق الطبيعية الجميلة.

لقد قسمت البيئة حسب توصيات مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م إلى ثلاثة عناصر:

- **البيئة الطبيعية:** تتكون من أربعة نظم مترابطة ارتباطا وثيقا هي(الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الحيوي)، بما تشمله الأنظمة من ماء، هواء، تربة, معادن، ومصادر الطاقة بالإضافة إلى النباتات

[1] غز الدين دعاس، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010 /2011، ص 09.

والحيوانات وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مكونات حياته من غذاء، كساء، دواء، ومأوى[1].

- **البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان(الفرد)، أسرته، ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

- **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، أي ذلك الإطار من العلاقات الذي هو أساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين بعضهم في بيئة ما أو بين جماعات متباينة ومتشابهة[2].

1.3. علاقة البيئة بالإنسان

تعتبر العلاقة بين الإنسان والطبيعة من أهم محددات البيئة, إذا أن الطبيعة خلقت لمد العون للإنسان وأن العلاقة بين الطبيعة والإنسان في المراحل الأولى من تاريخه كانت علاقة انسجام وتناغم وارتباط وثيق منتعش بسعادة.فبعد أن كانت الطبيعة مصدر تأمل ومعرفة واحترام ومحبة، واستفادة من خيراتها وعطائها تغيرت النظرة إلى الطبيعة مع العلم الحديث خاصة مع ظهور الصناعة التي جعلت الإنسان يتدخل في الطبيعة باعتبارها موضوعا لنشاطه وسيطرته، حيث سعى إلى تغييرها وتطويعها تلبية لطموحاته.وترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة وإن كانت الاستفادة للإنسان أكثر بكثير لذا فقد انشغل العديد من العلماء والمفكرين بقضية العلاقة بين الإنسان والبيئة وتعددت النظريات التي تحدد أنواع العلاقة المتبادلة.

حيث تمثل البيئة بالنسبة للإنسان الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة، الماء، والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جامدة وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ وأمطار وجاذبية ...الخ، ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

لذا تعددت مراحل علاقة البيئة بالإنسان عبر دورة حياته و يمكن إبرازها فيما يلي:

أ- المرحلة الأولى(مرحلة الاقتصاد القطعي)

في هذه المرحلة بدأ الإنسان يتفاعل مع بيئته الطبيعية، حيث شكل جماعات صغيرة متفرقة لا يزيد تعداد الواحد منها عن الخمسين فردا، يشتركون معا في البحث عن الغذاء والاستقرار, ولم يؤثر الإنسان في هذه المرحلة على التوازن البيئي, فقد كانت العوامل الطبيعية المؤثر الحاسم في البيئة، ثم طور الإنسان أدواته

[1] حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 23.

[2] كاظم المقدادي، **أساسيات علم البيئة الحديث**، الأكاديمية العربية بالدانمرك، 2006، ص 16.

وأساليبه في الصيد وجمع الغذاء واللباس والمسكن، واكتشف النار أيضا.كما استطاع اكتساب خبرات ومعارف واستعمال اللغة والكتابة، كان تأثير الإنسان على البيئة بسيطا في هذه المرحلة.

ب- المرحلة الثانية (مرحلة الاقتصاد الزراعي)

تتمثل في المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية بحوالي12 ألف سنة تقريبا. وفيها تكاثرت العنصر البشري واتسع نطاق انتشاره، وازدادت متطلباته واكتشف الزراعة في هذه المرحلة بدأ يظهر تأثير الإنسان على البيئة لكنه كان محدود، لم يخل بالتوازن البيئي. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الحضارات القديمة في الصين ومصر والهند والمكسيك، قد أرست كثيرا من التقاليد الراسخة في علاقة التصالح مع الطبيعة والحفاظ على مواردها, التي تمثلت في الثروة النباتية وحماية التربة والغابات وعدم الإفراط في الرعي. ويرجع علماء الأنثر بولوجيا سبب إخفاء بعض الحضارات التي شهدتها منطقة البحر المتوسط التي امتدت من سوريا إلى إسبانيا إلى تدهور الإنتاجية الزراعية وفقدان الاهتمام بالبيئة الطبيعية[1].

ج- المرحلة الثالثة (مرحلة الثورة الصناعية الأولى)

في هذه المرحلة تزايدت أعداد المجتمعات البشرية وتطورت متطلبات معيشتها، فظهرت وسائل النقل والمواصلات واستخدمت آلات متطورة في النشاط الزراعي, ونمت الرأسمالية في أوروبا الغربية مما دفع بالأوروبيين إلى غزو كل بقاع العالم، وزادت الثروات المنهوبة من البلدان التي فتحها الغزاة في تراكم رؤوس الأموال التي مكنت أرباب الأعمال من الاستثمار وتوليد صناعة حديثة، وازدياد حجم السلع والبضائع وكان الاستعمار السبيل الوحيد لإيجاد أسواق لهذه المنتجات. إن تآكل التربة وتراجع الغطاء النباتي و تدهور الحياة البرية بدأ من انتشار الاستعمار الأوروبي في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية. وأعربت علماء الجغرافيا والجيولوجيا عن قلقهم البالغ بسبب التغيرات التدميرية للمجتمعات التي تعرضت للغزو الاستيطاني الأوروبي الذي ساهم في اختلال توازن المجتمعات، وبروز ظاهرة النزوح الريفي وهو مؤشر هام لإخلال التوازن البيئي.

د- المرحلة الرابعة(المرحلة الحديثة)

في هذه المرحلة تزايد عدد سكان العالم, وتوسعت المدن بشكل كبير, وحصل تقدم علمي وتكنولوجي سخره الإنسان لتحقيق رفاهيته، هذا انعكس سلبا على البيئة المحيطة به فتغيرت مكونات الغلاف الجوي وتلوثت المياه، وفقدت التربة خصوبتها، وازداد الحجم العالمي للإنتاج في القرن العشرين بمقدار 55 ضعفا،

[1] مصطفى طلبة، **الإنسان والبيئة صراع أو توافق**، مجلة العربي، 1990، ص 9.

حيث أن نسبة 90% من هذه الزيادة حدثت مند 1950 فقط.إن تطور الإنسان واكتشافه لأهمية الموارد الطبيعية أدى إلى تطور تعامله مع البيئة التي يعيش فيها، وكلما تقدم في هذا التطور كلما تعقد ذلك التعامل بينهما فنتج عن هذا الكثير من المشاكل الناتجة عن سوء تدبير الإنسان للبيئة. وقد اعتبر التلوث البيئي من أبرز وأخطر قضايا هذا العصر التي يصعب تأجيل الاهتمام بها لما تمثله من تهديد للبشرية ما لم تتخذ الإجراءات والأساليب الكفيلة بحمايته[1].

إن التلوث الذي تعاني منه معظم دول العالم يؤثر سلبا على صحة الإنسان، ويعمل على زيادة الأمراض التي تصيبه في المستقبل. وتأثير التلوث على صحة الإنسان معناه التأثير على عنصر بيئي حيوي يؤثر في الإنتاج والإبداع، فينخفض مستوى أدائه، أو يتعطل تماما عن أداء دوره في الحياة. وهناك حوادث بيئية حدثت في الماضي، وكان لها تأثيرا سلبيا ومباشرا. إصابة ووفاة آلاف الأشخاص في كوارث بيئية متعلقة بانتشار المواد الكيماوية مع مخاطرها المختلفة. كما تؤثر الآثار البيئية على التكلفة الاقتصادية، حيث أن جزءا كبيرا من رأس المال اللازم للتنمية يجب أن يتوجه نحو تنمية العناصر البيئية والحفاظ عليها.

و نحو السيطرة على الأضرار التي تصيب البيئة, كتلوث الهواء فبدأت الدول بصرف أموال كثيرة على معالجة الملوثات والتحكم فيها[2].

1.4. العوامل المؤثرة في البيئة ومشاكلها

توجد العديد من العوامل المؤثرة في البيئة سواء كانت طبيعية أو بشرية، مما سبب في خلق مشاكل وتحديات عديدة تعاني منها البيئة وأدت في ظهور نوع من الاختلال في العلاقة بين الإنسان وبيئته وعليه يمكن إبرازها فيما يلي[3]:

1.4.1. العوامل المؤثرة في البيئة

هناك عدة أنواع من العوامل التي تؤثر في البيئة منها طبيعية ومنها بشرية:

[1] احمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة من التلوث**، الطبعة الأولى، بحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 5.

[2] سوزان أحمد أبو رية، **الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 74 .

[3] طناش هاجر، فقعاص أمال، **السياحة البيئية بالجزائر واقع وآفاق–دراسة حالة ولاية جيجل**–مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، الجزائر، 2013/2012، ص 47.

1.4.1.1. العوامل والمؤثرات الطبيعية

أ- **العوامل والمؤثرات الأرضية:** وهي الأحداث والوقائع التي تحدث في باطن الأرض وتظهر على سطحها، وقد بدأت نشاطها مند أن تكونت ولازالت تحدث وسوف تستمر في الحدوث حتى تنتهي الأرض ومن عليها. وتعتبر البراكين والزلازل أهم الأحداث الأرضية التي تؤثر على البيئة. ولها أثار إيجابية وسلبية. ومن الآثار الإيجابية للبراكين حيث تخرج المعادن والتربة الخصبة من باطن الأرض إلى سطحها، إلا أنها لها أثار سلبية عديدة من بينها التسبب في تدمير المستوطنات البشرية وقتل الإنسان والحيوان وغيرها. والزلازل أكبر مثال على ذلك.

ب- العوامل والمؤثرات الجوية: تشمل الظواهر الجوية التي تحدث في البيئة الجوية كالرياح، الأعاصير، الأمطار والبرق وغيرها من الظواهر الجوية الأخرى. وتؤثر في البيئة بالإيجاب والسلب، فمن إيجابياتها أن الأمطار مصدر للحياة العذبة ومن سلبياتها أنها تسبب الفيضانات المدمرة للبيئة. بالنسبة للرياح فلها كذلك تأثيرات إيجابية وسلبية حيث تقوم بتلطيف الجو وغيرها، أما من سلبياتها تعتبر عاملا مدمر للممتلكات العامة والخاصة.

ج- العوامل والمؤثرات الحيوية: تشمل المخاطر التي تحدث في البيئة نتيجة لمؤثرات حيوانية ونباتية كأمراض فطرية تصيب النباتات, ونمو الحشائش والنباتات الضارة بالمحاصيل الزراعية وكذلك ما يصيب الإنسان والحيوان من أمراض نتيجة انتشار البكتيريا والفيروسات كفيروس الأنفلونزا, وغيرها من الأمراض الخطيرة التي تصيب الكائنات الحية المختلفة.

2.1.4.1. العوامل والمؤثرات البشرية

يزاول الإنسان من أجل بقائه ورفاهيته العديد من النشاطات الزراعية, العمرانية, التجارية, الصناعية والترفيهية وغيرها من النشاطات. ويؤثر الإنسان بنشاطه بشكل مباشر وغير مباشر في مكونات البيئة الهوائية, المائية، الأرضية والحيوية، كما أن للإنسان أثار إيجابية وسلبية على البيئة فقد عمل على استصلاح الأراضي القاحلة، وغيرها من الأنشطة أما سلبياتها انه قام بتلويث البيئة الجوية والأرضية والمائية واستنزاف مواردها وثرواتها الطبيعية[1].

[1] المرجع السابق، ص 48.

2.4.1. مشاكل البيئة

تعاني البيئة من الكثير من المشاكل التي أدت إلى تدهورها نذكر منها ما يلي [1]:

1.2.4.1. مشكلة الانفجار السكاني: كما يراها المالتسيون (المنظور البيئي الايكولوجي) تعبر عن سياق غير متكافئ بين نمو السكان من جهة وبين الموارد المحدودة من جهة أخرى، وتختلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في البلاد النامية التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها على النحو الذي يوفر الغذاء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل لكل مواطن قادر على العمل. فالمشكلة السكانية بهذا المعنى قضية صراع ضد هذه التشكيلات ومؤسساتها وعلاقتها الداخلية والخارجية. وما يلاحظ أنه هناك تزايد في حجم السكان يصاحبه تزايد آخر في حجم المعاناة الإنسانية، وذلك متمركزا في بلدان العالم النامي بشكل واضح الذي يضم حوالي 70% من سكان العالم.

2.2.4.1. مشكلة التلوث:يعني تلوث البيئة: "أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشات وهو ما يؤثر كذلك على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

3.2.4.1. مشكلة استنزاف موارد البيئة: استنزاف الموارد الطبيعية هو أحد العوامل المؤثرة على البيئة، حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وتدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي للإنسان وأثره على النظام الايكولوجي تأثير سلبي. كذلك للتطور التكنولوجي خطر على البيئة لاستنفاد بعض الموارد الطبيعية ودمار بعضها كانقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية ونفاد موارد الطاقة كالبترول وهذا سبب تزايد عدد السكان في العالم.

4.2.4.1. مشكلة الضجيج: إن أكثر من 65 مليون شخص في الدول الصناعية يعانون من أعراض صحية خطيرة جدا أثبت أن سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل لما له من تأثيرات فيزيولوجية سلبية نذكر أهمها فيما يلي:قلق النوم، تشويش الأفكار، تأثيرات على السلوك الاجتماعي، فقدان السمع التدريجي، هبوط وقلق في النشاط ...الخ، وبكثير انتشار هذه المشكلة في الدول الصناعية

[1] سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول :علاقة البيئة بالتنمية :الواقع والتحديات، المنعقدة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر،يومي 28/ 29 أفريل 2015، ص 05.

الكبرى وفي المناطق الصناعية، واليابانيون هم الأكثر تأثيرا بالضجيج الصناعي، الناتج عن النقل الجوي كما أن الطائرات لأسرع من الصوت تتسبب بموت الآلاف من سكان الأرض سنويا.

5.2.4.1. ارتفاع درجة حرارة الأرض: يتوقع بعض العلماء ارتفاع درجة حرارة العالم بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين على سطح الكرة الأرضية بمقدار 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات بمقدار 0.5 إلى 2 متر أو أكثر خلال تمدد المياه في المحيطات نتيجة ارتفاع درجة الحرارة فضلا عن ذوبان كميات أكبر من الجبال الثلجية، مما سينتج عنه تدمير المدن الساحلية والهجرة العشوائية للسكان والإخلال البيئي في العديد من النظم البيئية.[1]

وقد ساهمت عوامل كثيرة في ذلك من بينها تآكل طبقة الأوزون، وتدمير الغابات والنشاطات الصناعية.

[1] المرجع السابق، ص 06.

2. ماهية حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة فلسفة واسعة وحركة اجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض من التلوث وتغيرات مناخية خطيرة، وهذا راجع لحماية الأحياء البرية والمائية وحماية النظم الطبيعية واستغلالها بشكل يضمن استمرارها في العمل وفق نظام طبيعي متزن. وحماية البيئة يعني إعادتها إلى طبيعتها النقية الصافية. تتمثل حماية البيئة في اتخاذ إجراءات مضادة للمشاكل التي تتعرض لها البيئة، سواء كانت هذه الإجراءات والوسائل سابقة وقائية أم كانت لاحقة تعويضية عقابية، وسواء كانت داخلية وطنية أم خارجية دولية.

1.2. عناصر البيئة محل الحماية

تعتبر البيئة المحيط المادي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان سواء كان وسطا طبيعيا كالماء والهواء والتربة والأنظمة الغابية، أم كان وسطا من إنشاء الإنسان، وعلى هذا الأساس سنقسم عناصر البيئة محل الحماية إلى العناصر الطبيعية والعناصر الاصطناعية.

1.1.2. العناصر الطبيعية: هي العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها وإنما هي سابقة حتى على وجود الإنسان نفسه وتتمثل هذه العناصر في:

1.1.1.2. الهواء: يعد الهواء أثمن عناصر البيئة وسر الحياة، ولا يمكن الاستغناء عنه إطلاقا ويمثل الغلاف الجوي المحيط بالأرض ويسمى علميا بالغلاف الغازي، إذ يتكون من غازات أساسية لديمومة حياة الكائنات الحية، وكل تغير يطرأ على مكوناته يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على حياة الكائنات الحية.[1]

2.1.1.2. الماء: الماء مركب كيميائي ينتج من تفاعل غاز الأوكسجين مع غاز الهيدروجين ويتميز بخواص كيميائية وفيزيائية وحيوية تجعله من مقومات الحياة على الأرض، وللماء دورة ثابتة في الطبيعة.

3.1.1.2. التربة: هي الطبقة التي تغطي صخور القشرة الأرضية وسمكها يتراوح بين بضعة سنتيمترات وعدة أمتار، تتكون من مزيج من المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وهي من أهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة، ومقومات الكائنات الحية.[2]

4.1.1.2. التنوع البيولوجي: مصطلح يطلق لوصف تعدد أنواع الكائنات الحية الموجودة في النظام الإيكولوجي ويقاس التنوع الحيوي في منطقة معينة أو في نظام إيكولوجي محدد بمقدار أنواع الكائنات

[1] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 42.

[2] يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 28.

الحية الموجودة فيه، وأهمية وجود التنوع الحيوي تنبع من أن كل نوع من الكائنات الحية يقوم بوظيفة محددة في النظام الإيكولوجي. فإذا اختفى أي نوع من الأنواع فإنه يؤدي إلى اختلاف التوازن في النظام الإيكولوجي وحدوث العديد من الأضرار البيئية. ومن أكثر العوامل التي تؤدى إلى نقص التنوع الحيوي الصيد الجائر لنوع معين من الكائنات الحية، مما يؤدي إلى نقصان تعداده بشكل ينذر بانقراضه، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للمبيدات التي يترتب عنه القضاء على كثير من أنواع النباتات والحيوانات مع الكائنات المستهدفة أصلا بالمبيدات[1].

2.1.2. العناصر الاصطناعية

تقوم البيئة الاصطناعية أساسا على ما أدخله الإنسان عبر الزمن من نظم ووسائل وأدوات تتيح له الاستفادة بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية للبيئة، وذلك من أجل إشباع حاجياته ومتطلباته الأساسية وحتى الكمالية، حيث تتشكل العناصر الاصطناعية من البنية الأساسية المادية التي يشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة الاصطناعية من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، حيث تشمل البيئة الاصطناعية استعمالات الأراضي للزراعة، ولإنشاء المناطق السكنية وللتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وإنشاء المناطق وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية والخدماتية ...الخ.إذن فالبيئة الاصطناعية أو البيئة المشيدة ما هي إلا البيئة الطبيعية نفسها، ولكن بتدخل الإنسان وتطويع بعض مصادرها لخدمته، وعليه فالبيئة الاصطناعية تعد بيان واقعي صادق لطبيعة التفاعل بين الإنسان وبيئته[2]

2.2. المبادئ الأساسية لحماية البيئة

تتمثل المبادئ الأساسية لحماية البيئة في ثلاثة مبادئ رئيسية وهي مبدأ المشاركة، مبدأ الوقاية، ومبدأ الحيطة:

1.2.2. مبدأ المشاركة

يقصد بمبدأ المشاركة مساهمة كل من يهمه الأمر في تحقيق الهدف المشترك ويعتبر مبدأ المشاركة من المبادئ الأساسية اللازمة لحماية البيئة، وبغيره تصعب هذه الحماية إن لم تصبح شبه مستحيلة. وذلك

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] أحمد عبد الفتاح محمود، إسلام إبراهيم أبو السعود، **أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 17.

لأن هيئات الدولة وإدارتها المعنية بحماية البيئة سواء أكانت متخصصة في ذلك أم لم تكن، لا تستطيع وحدها حماية البيئة في إقليمها الحماية الكافية. تلك الحماية التي تستلزم المساعدة من جهتي الخارج والداخل، أي من كل من الجهات الأجنبية والمنظمات من ناحية، ومن سكان الدولة من المواطنين وغير المواطنين من ناحية أخرى.

أما مساعدة الجهات الخارجية فهي لازمة لأن التلوث الذي يصيب البيئة في أي عنصر من عناصرها لا يعرف الحدود بين الدول أو يتوقف عندها، ويمكن أن ينبعث من إقليم إحدى الدول فيصيب أقاليم كثيرة منها أو الكرة الأرضية بأسرها. وتلعب الاتفاقيات الدولية دورا هاما في الحفاظ على البيئة في العالم بصفة عامة أو في شطر معين منه بصفة خاصة.

أما مساعدة سكان الدولة فهي أكثر لزوما وأقرب نفعا، فيجب على كل إنسان أن يمتنع عن القيام بالأعمال الملوثة للبيئة من ناحية، وأن يساهم قدر طاقته في إزالة التلوث إن وجد من ناحية أخرى. وبذلك تكون البيئة النظيفة حقا يتمتع به الإنسان كي يحيى حياة سليمة، وأن حمايتها واجبا ينبغي عليه القيام به، إما بطريقة سلبية وإما بطريقة إيجابية كلما استطاع إلى ذلك سبيلا. وقد حرست المواثيق والمعاهدات الدولية والوثائق والأعراف الدستورية في عصرنا الحاضر على الاعتراف للإنسان بالحق في بيئة نظيفة، وجعل الحفاظ عليها واجبا ينبغي الحرص عليه، وذلك سواء أكان الإنسان مواطن في الدولة التي يقيم فيها أم لم يكن كذلك.

2.2.2. مبدأ الوقاية

يقصد بمبدأ الوقاية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث البيئي المتوقع قبل وقوعه. ويكتسب مبدأ الوقاية أهمية كبيرة في مجال حماية البيئة كغيره من المجالات تطبيقا للقاعدة المنطقية القديمة التي تقضي بأن "الوقاية خير من العلاج". فعدم اتخاذ الإجراء اللازم للوقاية من المخاطر البيئية المتوقعة يتسبب في إصابتها بأضرار قد يستحيل التخلص منها كالإصابة بالأمراض المزمنة، أو يصعب علاجها ببدل القدر المناسب من الجهد والمال والوقت، بالإضافة إلى تحمل الأضرار المترتبة خلال فترة المعالجة والتعويضات اللازمة للمضرورين.

غير أن مبدأ الوقاية بمفهومه التقليدي لم يعد كافيا لحماية البيئة بعد التطور التكنولوجي الكبير الذي لحق مختلف أوجه النشاط البشري في العصر الحديث، وتتبع الكثير من احتمالات المخاطر والأضرار،

وهذه المخاطر والأضرار ليست مؤكدة الحدوث علميا، ويختلف بشأنها العلماء والباحثون فبعضهم ينفيها والبعض يتوقع وقوعها في مستقبل قريب أو بعيد، مع تباين آراء الآخرين حول مدى خطورتها.

3.2.2. مبدأ الحيطة

يقصد بمبدأ الحيطة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة من أضرار جسيمة يحتمل وقوعها نتيجة ممارسة أنشطة معينة. ولو حدثت هذه الأضرار قد تسبب في خسائر[1]في الأرواح أو الأموال أو الصحة العامة أو الكائنات الحية، ويمكن أن تثير مسؤولية الأجهزة الإدارية التي سمحت بقيام الأنشطة التي أدت إليها، وقصرت في بحث آثارها المحتملة والاحتماء بمبدأ الحيطة لمنعها، إذا قدرت أن خطورة الأضرار إن حدثت تبرر منع الأنشطة المطلوبة، رغم أن الضرر غير مؤكد الوقوع، ونوعيته ليست واضحة المعالم، ومداه ليس محدد المقدار.

وتختلف مواقف الدول المتقدمة عن مواقف الدول المتخلفة من الاعتداد بمبدأ الحيطة. فالأولى أكثر اهتمام بالمبدأ وتطبيقا له حرصا على الحفاظ على عناصر البيئة المختلفة فيها، نظرا لارتفاع مستوى معيشة مواطنيها، والثانية عادة ما لا تكترث بمبدأ الحيطة وما قد يحدث من أضرار بيئية بسب مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحرص عليها ابتغاء التخلص من حالة التخلف التي تعاني منها، وتقضي الحكمة من التصرف إقامة نوع من التوازن المدروس بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من التلوث. فينبغي دراسة كل مشروع يراد إقامته فيها دراسة كافية لمعرفة الآثار الضارة بالبيئة التي يمكن أن تنشأ عنه، ومدى احتمال وقوعها، وتوائم بين ذلك وبين مدى حاجة التنمية إلى المشروع المطلوب، وذلك مع بحث مدى إمكانية توخي الآثار الضارة المترتبة على المشروع أو معالجة هذه الآثار قبل خروجها إلى البيئة بواسطة أحد أقسامه الداخلة في تكوينه والمكملة له.[2]

3.2. وسائل حماية البيئة

تستلزم حماية البيئة توفير مجموعة من الوسائل وأداء مهام لا غنى عنها جميعا. وتتمثل هذه الحماية في العناصر التالية:

أ- **الاهتمام بالوعي البيئي:** ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث. ويتم ذلك عن طريق:

- إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

[1] ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 182-186.

[2] ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

- استخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار، أهمها التلفاز الذي اقتحم على الناس وأصبح التجاوب معه كبيرا في كل بيت.
- تقديم المعلومات لرجال الأعمال عن التقنيات السليمة بيئيا ومزاياها.

ب- إعداد الفنيين الأكفاء: يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها، لهذا يتطلب الأمر ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة.[1]

ج- سن القوانين اللازمة: يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها، والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه، وهذا لا يمنع من وضع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الناس من الاعتداء على البيئة خشية العقاب.

د- منح الحوافز البيئية: يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، ويتم عن طريق:

- الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم عند استخدام تقنيات من شأنها حماية البيئة؛
- تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئية النظيفة.
- تقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة.
- السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها.

هـ- ردع ملوثي البيئة: إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي:[2]

- تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن الكشف عن المخالفات البيئية.
- عدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة.

4.2. الإجراءات الوقائية لحماية البيئة

[1] راتب سلامة السعود، **الإنسان والبيئة "دراسة في التربية البيئية"**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 134، 135.

[2] ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص 15.

تقتصر الإجراءات الوقائية على أكثر أنواع التلوث شيوعا وهي الهواء والماء والتربة والتنوع الحيوي والتصحر وتشمل هذه الإجراءات مايلي:

1.4.2. الإجراءات الوقائية لحماية الهواء

وتعرف على أنها حماية الهواء من التلوث والمحافظة عليه والعمل على نظافته تقديرا لأهميته لحياة الكائنات. ويمكن المحافظة على الهواء من خلال:[1]

- التخطيط العلمي السليم عند إنشاء أية صناعة.
- نشر معايير جودة الهواء بالنسبة للمواد الملوثة.
- اختيار أنواع من الوقود خالية هي ومخلفاتها من المواد الملوثة.
- إيقاف أية وسيلة مواصلات تنبعث منها نسبة غازات عالية.
- مراقبة مصادر التلوث وبالذات آلات الاحتراق في المصانع ومحطات الطاقة الكهربائية.
- إنشاء شبكة قومية لرصد نوعية الهواء، وتطوير تكنولوجية رخيصة لنشر استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة عن طريق مشروعات تجريبية.
- خفض معدلات تلوث الهواء من المصانع عن طريق برامج تدريب لنشر مفهوم التكنولوجيا النظيفة وتحسين إدارة الموارد.

2.4.2. الإجراءات الوقائية لحماية الماء

تعرف على أنها حماية الماء والعمل على نظافته ووقايته من التلوث بأنواعه، والعمل على زيادة الثروة المائية. والماء شيء أساسي وضروري للحياة لأنه من أهم العناصر البيئية لحياة الكائن الحي من إنسان وحيوان ونبات. ويمكن حماية الماء من خلال:[2]

- استقصاء المواد الملوثة للماء وإعداد قوائم قياسية لها.
- دراسة طبيعة الماء من حيث حجم وتركيب الجسيمات الملوثة فيه وكذلك خواصه.
- تحديد الأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة.
- الحرص على التحليل الدوري للمياه كيميائيا وبيولوجيا.
- تحسين طرق معالجة مصادر المياه العادمة ومعالجة مياه المجاري.

---

[1] خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الالكتروني، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 92.

[2] عصام الدين هلال وآخرون، **التربية البيئية**، الطبعة الأولى، دار فرحة للنشر والتوزيع، السودان، 2007، ص 114.

- توفير الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة لتشغيل وصيانة تجهيزات معالجة مياه الصرف الصناعي.

3.4.2. الإجراءات الوقائية لحماية التربة

تتمثل في حماية التربة من التلوث. ويمكن القول أن التربة شأنها شأن أي عنصر بيئي آخر معرضة للتأثيرات الطبيعية التي تضر بها. ويمكن حماية التربة من خلال:[1]

- التخلص من بعض المخلفات كالمواد البلاستيكية والإطارات المطاطية وذلك بفرمها وخلطها بمواد صرف الطرق.
- استخدام المبيدات والأسمدة التي تمتاز بسرعة تحللها.
- إجراء المزيد من البحوث عن العلاقة بين المبيدات التي تلوث وبين الكائنات الحية منها.
- مكافحة انجراف التربة للمحافظة على خصوبتها وعلى المياه في الأرض المنحدرة.
- تحسين بنية التربة الزراعية عن طريق إضافة المادة العضوية.

4.4.2. الإجراءات الوقائية لحماية التنوع الحيوي

يقصد بها حماية الثروة النباتية والحيوانية، الحماية النباتية من الآفات والعمل على زيادتها وإنتاج الأنواع الجيدة والجديدة منها وترشيد استهلاكها، والحماية الحيوانية من الأمراض والعناية الصحية بها والعمل على زيادتها وإنتاج الأنواع الجيدة منها والعمل على ترشيد استخدامها واستهلاكها، وذلك من خلال:[2]

- المحافظة على الأشجار لما فيها من منافع كبيرة، والتقليل من قطعها بحيث يغرس مكانها غيرها مما يقوم بوظيفتها.
- زيادة المساحات النباتية وذلك للتخفيف من توهج الضوء الشديد في أيام الصيف وتخفف من حدة الضوضاء المزعجة.
- الحد من الصيد أو القتل أو إمساك الطيور والحيوانات البرية والبحرية النادرة والمهددة بالانقراض.
- إقامة المحميات الطبيعية للمحافظة على الكائنات الحية سواء كانت نباتية أو حيوانية أو أسماك وغيرها من الكائنات المهددة بالانقراض.

[1] خليف مصطفى غرايبة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] عصام الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 120-122.

5.4.2. الإجراءات الوقائية لحماية البيئة من التصحر

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[1]

- ابتكار وتطوير أنظمة الإدارة المتكاملة للمراعي والأراضي الزراعية المنتجة.
- تطوير تقنيات لتثبيت الكثبان الرملية ومنع إغراق التربة بفعل الهواء والماء.
- تطوير أنواع وسلالات من النباتات البرية لزراعتها في المناطق الجافة والقاحلة.
- إقامة الأحزمة الخضراء أمام وجهات زحف الصحراء.
- تطوير تقنيات ري المناطق الجافة والقاحلة بالمياه المالحة وتصميم شبكات السدود لحجز مياه الفيضانات في المناطق شبه الصحراوية.

[1] عيسى محمد الغزالي، **السياسات البيئية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد 25، 2004، ص 07.

3. آليات حماية البيئة

لقد زاد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها مع زيادة التقدم الصناعي والتكنولوجي وأصبحت من المواضيع التي لها الأولوية في جميع الدول، وخصوصا مع الاستغلال السيئ للموارد وانتشار مشكلات البيئة بجميع أنواعها، ويرجع ذلك بشكل خاص على استخدام الإنسان للبيئة بشكل سيئ. وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام الدولي بحماية البيئة، فقد انعقدت المؤتمرات وأبرمت الاتفاقيات للحفاظ على البيئة من الأخطار التي تهددها، وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من القواعد القانونية الدولية والمحلية لمواجهة هذه الأخطار.

1.3. التقنية القانونية لحماية البيئة

قانون حماية البيئة أو القانون البيئي يقصد به " ذلك الفرع من فروع القانون الذي يسعى إلى إيقاف كل مسلك إنساني أو (الحد منه) إذا كان من شأنه أن يؤثر على العوامل الطبيعية التي ورثها الإنسان على الأرض.[1]

1.1.3. مبادئ قانون البيئة

ويرتكز قانون البيئة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

أ- إن حماية البيئة ليست "حقا" فحسب، بل هي "واجب" أيضا: واجب يقع على عاتق الدولة والأفراد والهيئات، ولكن هذا الواجب يقتضي أن تقوم الدولة بتهيئة النظام الكفيل بتحقيقه، مثل في ذلك مثل التعليم الإلزامي الذي يتطلب أداء المواطن له أن تهيئ الدولة المدارس اللازمة لاستقبال الأطفال لذلك، وحتى يقوم المواطن بأداء واجبه في هذا النطاق، لا بد أن تقوم الدولة بمهمتها أولا، وعلى الأخص إرشاد المواطن، وبيان الأفعال التي تؤدي إلى تلوث البيئة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في وضع الخطط الكفيلة بالحفاظ على البيئة، مما يمكن المواطن لأن يتجاوز الدور السلبي الذي يجعل منه" مشاهدا" إلى مرحلة لعب دور إيجابي في حماية البيئة.

ب- مبدأ "من يلوث عليه الإصلاح"، أو هو مسؤولية على أساس "تحمل المخاطر" الذي نجده في القوانين الوضعية.

[1] خروبي محمد، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013، ص 5، 6.

ج- مبدأ"التعويض" عن الضرر البيئي، غير أن أغلب النصوص في العديد من القوانين المتعلقة بالبيئة لا تتناسب مع الفعل المعاقب عليه، مما لا يتضمن حماية فعالة للبيئة.

2.1.3. وسائل قانون البيئة

هناك خمس وسائل يستخدمها القانون لحماية البيئة والحفاظ عليها، وهي:

أ- الترغيب: يتمثل الترغيب القانوني في منح بعض المزايا المادية أو المعنوية لتحفيز أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية إلى إعادة استخدام واستغلال المواد والعناصر التي يؤدي وجودها وتراكمها بكميات وتراكيز معينة إلى تلويث البيئة. مثال ذلك استغلال الأراضي التي تلقى فيها النفايات لأغراض الزراعة أو إعادة استخدام مخلفات الصناعة الصلبة والسائلة والغازية في عملية إنتاجية والاستفادة منها اقتصاديا بدلا من التأذي بها بيئيا. يتم ذلك من خلال ترغيب الأشخاص إلى هذا النوع من النشاط وكل من يقوم بهذه الأعمال تمنح له مساعدات مادية أو ضمانات مالية أو إعفاءات ضريبية.

ب- الإبلاغ: يبيح القانون للأفراد أحيانا القيام بأعمال معينة دون الحصول على تراخيص مسبقة، على الرغم من احتمال تلويثها للبيئة، شريطة الإبلاغ عنها، سابقا (قبل المباشرة بالعمل) أو لاحقا (بعد المباشرة). وذلك لأن احتمالات التلوث المترتبة عليها أقل، وعن طريق الإبلاغ تستطيع الإدارة المختصة أن تراقب الموقف، وتتحسب لمواجهة احتمالات التلوث، وقد تأمر بوقف النشاط موضوع الإبلاغ إذا كان قد بدأ.

ج- الترخيص: ويقصد به الإذن الصادر من الجهات المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن، ويهدف نظام الترخيص إلى حماية مصالح متعددة تنعكس إيجابا على البيئة، كما هو الحال في تراخيص الصيد، والبناء في الأراضي الزراعية، وإقامة المشروعات الغذائية، وغيرها.

د- الإلزام (الأمر): يؤدي القانون دوره في حماية البيئة من خلال إلزام الأشخاص بالقيام بعمل إيجابي معين عندما يعتقد المشرع أن مثل هذا الفعل من شأنه أن يؤدي إلى حماية ووقاية البيئة من الأضرار التي قد تصيبها وإلزام الأشخاص بمثل هذا العمل يوازي أو يعادل حضر إتيان الفعل السلبي أو الامتناع عن القيام ببعض الأعمال.

هـ- الحظر (النهي): إذ كثيرا ما يلجأ القانون في حمايته للبيئة إلى حظر الإتيان ببعض التصرفات التي يقدر خطورتها وضررها على البيئة. وقد يكون هذا الحظر مطلقا وقد يكون نسبيا. أما الحظ المطلق فيتمثل في منع الإتيان بأفعال معينة لما لها من آثار ضارة بالبيئة، منعا باتا تاما لا استثناء فيه ولا

ترخيص بشأنه، كإلقاء القمامة في غير الأماكن المحددة لها. أما الحظر النسبي فيتمثل في منع القيام بأعمال معينة، يمكن أن تلحق آثار ضارة بالبيئة، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة، ووفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح ذات العلاقة، كإقامة المشروعات الصناعية ذات التأثير المحتمل على البيئة كالصناعات الكيماوية وصناعات الإشعاعات النووية وغيرها.

2.3. الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية لحماية البيئة

تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات دولية ومجهودات محلية. فالدولية هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة لحماية البيئة، أما المحلية هي عبارة عن قوانين محلية لحماية البيئة.

1.2.3. الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

من بين الاتفاقيات الدولية العديدة المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها، والتي ساعدت المنظمات الدولية في إبرامها، نذكر:

1.1.2.3. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية:[1]

- اتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1954 التي تهدف إلى مكافحة التلوث البحري بزيت البترول، وذلك بتحديد مناطق معينة يحظر التصريف العمدي للزيت ومخلفاته فيها.
- اتفاقية جنيف لقانون البحار عام 1985 التي تهدف إلى حماية البيئة البحرية ومنطقة أعالي البحار التي تعتبر أكثر المناطق تعرضا للتلوث الدولي باعتبارها المناطق الحرة التي لا تخضع لسيادة أية دولة.
- اتفاقية بروكسل عام 1969 التي جاءت لتدارك عيوب اتفاقية لندن 1954، وذلك بسبب عدم كفايتها لمواجهة حالات التلوث الناتج عن كوارث السفن في أعالي البحار، ولوضع القواعد القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة التلوث البحري.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية، (بروكسل 1972) التي تهدف إلى تحديد المسؤولية المدنية و الإضرار النووية التي تحدث أثناء عملية النقل البحري لمادة نووية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 التي تهدف إلى الالتزام بالحفاظ على البيئة البحرية ومكافحة مصادر تلويثها.

[1] رياض صالح أبوالعطا، **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 113-131.

2.1.2.3. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الهواء:[1]

- اتفاقية جنيف عام 1977 بشأن الحماية من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات. وجاءت هذه الاتفاقية لحماية العمال من أخطار بيئة العمل الناتجة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات.
- اتفاقية جنيف لعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء عبر الحدود وتهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الإنسان والبيئة المحيطة به من تلوث الهواء وتقليله تدريجيا ثم منعه، بما في ذلك التلوث بعيد المدى للهواء الذي يعبر الحدود ويتسبب في تلويث بيئات الدول الأخرى.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأزون عام 1985 تهدف إلى حماية البيئة داخل الحدود الإقليمية، وضرورة عدم استخدام الأنشطة التي تأثر على طبقة الأزون داخل الإقليم.

3.1.2.3. الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التربة:[2]

- اتفاقية الجزائر لعام 1967 المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية والتي تسمى عادة "بالاتفاقية الإفريقية للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية "والتي تهدف إلى الحفاظ على التربة والمياه والموارد النباتية وحماية أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بخطر الانقراض والسعي نحو توفير محميات طبيعية والحفاظ عليها.
- اتفاقية رامسار لعام 1971 الخاصة بالأراضي الرطبة وتهدف إلى صيانة الطبيعة والموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة أو المبتلة كموئل للحياة النباتية والحيوانية.
- اتفاقية باريس لعام 1972 المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي وتهدف إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي والمعالم الطبيعية في العالم.

2.2.3. القوانين المحلية المتعلقة بحماية البيئة

لقد تتعدت القوانين المحلية المتعلقة بحماية البيئة ونذكر منها ما يلي:[3]

أ- يتضمن القانون الجزائري رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. تنص المادة الأولى من القانون على أن الهدف منه هو تحديد كيفيات تسيير النفايات

[1] المرجع السابق، ص 134-143.

[2] المرجع السابق، ص 149-153.

[3] المواد 01، 06، 07، 11، من القانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 12، 11.

ومراقبتها ومعالجتها". تنص المادة 06 كذلك على أن يلتزم كل منتج للنفايات أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، لاسيما من خلال:

- اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاج للنفايات.
- الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.
- الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطرا على الإنسان، لاسيما عند صناعة منتجات التغليف.

كما تلزم المادة 07 "كل منتج للنفايات أو حائز لها بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن المواد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها".

تنص المادة 11 كذلك على " أن يتم تثمين النفايات أو إزالتها وفقا للشروط المطابقة لمعايير البيئة، لاسيما دون:

- تعويض صحة الإنسان والحيوان للخطر ودون تشكيل أخطار على الموارد المائية والتربة والهواء وعلى الكائنات الحية الحيوانية والنباتية.
- إحداث إزعاج بالضجيج أو بالروائح الكريهة.
- المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية الخاصة.

ب- القانون الجزائري رقم 02/02 المؤرخ في سنة 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه ما يلي:[1]

- تمنع المادة 09 من القانون " المساس بوضيعة الساحل الطبيعية، وتجب حمايته واستعماله وتثمينه وفقا لوجهته الطبيعية".
- تلزم المادة 10 من هذا القانون " أن يتم شغل الأراضي الساحلية واستعمالها بما يكفل حماية الفضاءات البرية والبحرية أو الضرورية، للحفاظ على التوازنات الطبيعية".
- تحدد المادة 11 من نفس القانون " الفضاءات المخصصة للأنشطة السياحية، لاسيما الأنشطة الإستحمامية والرياضات البحرية، والتخييم القار أو المتنقل، ولو كان مؤقتا وشروط استعمالها عن طريق التنظيم".

[1] المواد 09، 10، 11، من القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10، 12 فيفري 2002، ص 26.

تمنح هذه الأنشطة على مستوى المناطق المحمية والمواقع الإيكولوجية الحساسة، وتكون موضوع ترتيبات خاصة في المناطق التي تضم مواقع ثقافية وتاريخية.

ج- القانون الجزائري رقم 10/03 المؤرخ سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ينص على ما يلي:[1]

حماية التنوع البيولوجي:

ينص القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة على حماية التنوع البيولوجي حيث نصت العديد من موارده على حمايته، ومنها المادة 40 التي تقول أنه "بغض النظر عن أحكام القانونين المتعلقين بالصيد والصيد البحري، وعندما تكون هناك منفعة علمية خاصة أو ضرورة تتعلق بالتراث البيولوجي الوطني، تبرر الحفاظ على فصائل حيوانية غير أليفة أو فصائل نباتية غير مزروعة، يمنع ما يأتي:

- إتلاف البيض والأعشاش أو سلبها، وتشويه الحيوانات من هذه الفصائل أو إبادتها أو مسكها أو تحنيطها، وكذا نقلها أو استعمالها أو عرضها للبيع أو شرائها حية كانت أم ميتة.
- إتلاف النبات من هذه الفصائل أو قطعة أو تشويهه أو استئصاله أو قطفه أو أخذه وكذا استثماره في أي شكل تتخذه هذه الفصائل أثناء دورتها البيولوجية، أو نقله أو استعماله أو عرضه للبيع، أو شرائه، وكذا حيازة عينات مأخوذة من الوسط الطبيعي.
- تخريب الوسط الخاص بهذه الفصائل الحيوانية أو النباتية، أو تعكيره أو تدهوره..

حماية الهواء والجو:

يؤكد القانون 10/03 أيضا على حماية الهواء والجو حيث نصت العديد من على حمايتها، ونذكر منه المادة 46 التي تقول أنه" عندما تكون الإنبعاثات الملوثة للجو تشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك، يتعين على المتسببين فيها اتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها". يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ التدابير اللازمة للتقليص أو الكف عن استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأزون.

حماية المياه والأوساط المائية:

يؤكد القانون 10/03 على ما يلي:

[1] المواد 39، 40، 46، 51، 57، 60، 61، 63، 64، 66، من القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، سنة 2003، ص 26.

- حماية المياه العذبة: تنص المادة 51 على أنه"يمنع كل صب أو طرح للمياه المستعملة أو رمي للنفايات، أيا كانت طبيعتها، في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه التي غير تخصيصها".
- حماية البحر: تنص المادة 57 على أنه"يتعين على ربان كل سفينة تحمل بضائع خطيرة أو سامة أو ملوثة، وتعبر بالقرب من المياه الخاضعة للقضاء الجزائري أو داخلها، أن يبلغ عن كل حادث ملاحي يقع في مركبه ومن شأنه أن يهدد بتلويث أو إفساد الوسط البحري والمياه والسواحل الوطنية".

حماية الأرض وباطن الأرض:

تنص المادة 60 من القانون 10/03 على أنه"يجب أن تخصص الأرض للاستعمال المطابق لطابعها، ويجب أن يكون استعمالها لأغراض تجعل منها غير قابلة لاسترداد محدود".

يتم تخصيص وتهيئة الأراضي لأغراض زراعية أو صناعية أو عمرانية أو غيرها طبقا لمستندات العمران والتهيئة ومقتضيات الحماية البيئية".

وأيضا تنص المادة 61 "يجب أن يخضع استغلال موارد باطن الأرض لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية".

حماية الأوساط الصحراوية:

تنص المادة 63 من نفس القانون على أنه"يجب أن تشمل مخططات مكافحة التصحر الانشغالات البيئية".

كما تنص المادة 64 على أنه" تحدد كيفيات وتدابير الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وللأوساط الصحراوية، وتعويض هشاشة وحساسية مكوناتها البيئية، وكذا المناطق المعنية بهذه الحماية عن طريق التنظيم".

حماية الإطار المعيشي:

تنص المادة 66 من نفس القانون على أنه"يمنع كل إشهار:

- على العقارات المصنفة ضمن الآثار التاريخية.
- على الآثار الطبيعية والمواقع المصنفة.
- في المساحات المحمية.
- على مباني الإدارات العمومية.

- على الأشجار.

3.3. دور الثقافة والتربية البيئية في حماية البيئة

نظرا لأهمية موضوع البيئة، لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان، فسلوك الفرد يمكن أن يكون له تأثير سلبي أكثر منه إيجابي على البيئة لذلك يجب أن يكتسب الفرد ثقافة بيئية وتربيته تربية بيئية لكي يحافظ عليها من المشاكل والأضرار التي تلحقها. وسوف نتطرق إلى ذلك فيما يلي:

1.3.3. دور الثقافة البيئية في حماية البيئة

الثقافة البيئية هي مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية، والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته. والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله.[1]

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية مسؤولة للبيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر اليوم وعلى المستويين الوطني والدولي إجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية.[2]

تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة، وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدائم لتطويرها، بغية نشرها وإنضاجها لتتوحل بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.

إن الأهداف الجوهرية للثقافة البيئية يمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:[3]

- حماية وحفظ الصحة وحياة الإنسان التي هي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.

---

[1] يوسف بيزيد، **الثقافة البيئية المهام والأبعاد، الثقافة البيئية الوعي الغائب رابطة الفكر والإبداع بولاية الوادي**، الجزائر، 2008، ص 111.

[2] عزاوي أعمر، أحمد لعمى، **الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة**، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة يومي 14، 14 ديسمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 42.

[3] بيزيد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 118.

- استدامة وتطوير النظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها. وتعتبر مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك حماية التنوع البيولوجي الشامل.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وفي الوقت نفسه كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوع للمجتمع الإنساني.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع؛
- العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعية.

من هنا يمكن القول أن الثقافة البيئية ترتبط بالوعي البيئي والحفاظ على البيئة ويمكن تعريف الوعي البيئي بأنه" عملية عقلية معرفة تنظيمية تستطيع بها معرفة الأشياء في وضعها الحقيقي وأن اختلاف الوعي بين الأشخاص بالنسبة للمتغيرات البيئية يتوقف على عدة
عوامل أهمها عمرهم الزمني وجنسهم ومستوى ذكائهم وخبرتهم السابقة".[1]

وعلى الرغم من أهمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع باعتباره البداية الحقيقة لتغير الواقع الذي يعيشونه، والوصول إلى تعاون وتماسك المجتمع أو الثورة على الأوضاع القائمة، إلا أنه توجد مجموعة من المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى وعيهم منها: انتشار الأمية وانخفاض معارفهم حول البيئة ومخاطر تلوثها وسبل مواجهتها. لهذا يجب إثارة وعيهم على أن يكون لديهم فهم أساسي للبيئة والمخاطر المتعلقة بتلوثها وإتباع الأساليب السلوكية المرغوبة التي تؤدي إلى المحافظة عليها، وأن يكون لديهم السرعة في إقناع الآخرين بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى تلوثها، والتعاون مع الآخرين في الحفاظ عليها من التلوث، ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات البيئية بين الأفراد بمختلف الوسائل الإعلامية والتعليمية بهدف إيجاد حساسية بيئية لديهم تربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها وتدفعهم للعمل على حمايتها. ويترتب على زيادة الوعي البيئي وإدراكهم لأهمية عملية ترك البيئة نظيفة والمحافظة على سلامتها والمشاركة في تنميتها.[2]

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **البيئة والإنسان**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 99.
[2] أعمر عزاوي، أحمد لعمى، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2.3.3. دور التربية البيئية في حماية البيئة

تعرف التربية البيئية على أنها "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور".[1]تستهدف التربية البيئية تحقيق عدة أهداف تشمل كافة مكونات المجتمع حيث تتضمن ما يلي:[2]

- إتاحة الفرصة لكل فرد في المجتمع لاكتساب المعرفة والقيم والمهارات الأساسية لحماية البيئة وتحسينها.
- تقرير وتنمية الوعي والاهتمام بالتعرف على كافة العوامل المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في المناطق الحضرية والريفية والبدوية والساحلية.
- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئية لدى الأفراد والجماعات والمجتمع المحلي ككل ومن خلال المحافظة على المياه والأشجار، وتعديل أنماط السلوك المضاد للبيئة.
- دراسة وتحليل القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي وقومي وإقليمي ودولي لاكتساب المعارف المتصلة به ومحاولة تطبيقها في الواقع الفعلي.
- تمكين الدارسين والممارسين لأنشطة البيئة من تطبيق أفكارهم وتجاربهم التعليمية وإعطائهم الفرصة المناسبة لاتخاذ القرارات وتقبل النتائج المترتبة عليها.
- التأكد من أن المشكلات البيئية ليست بسيطة ومن ثم تنمية الفكر والمهارات المتعلقة بتحليل ومواجهة المشكلات والتوصل إلى أنسب الحلول لها.
- توضيح الأخطار التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام السيئ لموارد البيئية ومصادرها وخطورة ذلك على العنصر البشري بالمجتمع على المدى الطويل.
- تأكيد أهمية التعاون بين الأفراد والجماعات والهيئات للنهوض بمستويات حماية البيئة.

لقد أجمع الباحثون على تسمية الخصائص الأربعة للإنسان البيئي بالثلاثية البيئية وهي: التعلم عن البيئة، والتعلم من البيئة، والتعلم من أجل البيئة:[3]وقصد بـ "التعلم عن البيئة" الإلمام بالقواعد والمبادئ الأساسية لجوانب المعرفة العلمية التي تستخدم في تفسير الظواهر المتشابكة في البيئة والعلاقات القائمة بين

[1] إبراهيم عصمت مطاوع، **التربية البيئية**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 14.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.

[3] راتب سلامة السعود، مرجع سبق ذكره، ص 213.

المكونات الحية وغير الحية، وأثر الإنسان في بيئته، وكيفية التعامل معها (المعرفة).أما "التعلم من البيئة"، فيركز على التفاعل بين مكونات البيئة الحية وغير الحية، والتعلم من البيئة، من خلال الزيارات والرحلات التي يقوم بها المتعلمون لمواقع مختلفة في البيئة (المهارات)،في حين يتناول "التعلم من أجل البيئة" المحافظة على البيئة وتحديد ممارسات الإنسان الخاطئة والسليمة في بيئته، من أجل هذه البيئة، والإبقاء عليها سليمة نقية معافاة (الموقف والقيم والسلوك).

ويذكر أن هذه الجواب الثلاثة تتداخل فيما بينها، محققة، في المحصلة تعلما من أجل حماية البيئة، وصيانتها، والمحافظة عليها، وتكون بذلك أداة للتنمية وتحسين نوعية حياة الناس.

4.3. دور السياسة البيئية في حماية البيئة

السياسة البيئية هي "تلك من الحزمة الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية. ويتم ذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية".[1]

تمثل السياسة البيئية جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان. كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من أشكال التلوث وتنطبق هذه السياسة في رسم معالم واضحة لأهداف تطبق على مختلف المستويات وتضطلع بها جهات رسمية وتنطلق من التخطيط إلى التنفيذ وأخيرا التقييم والتقويم.

إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط بشكل وثيق بالثقافة البيئية. ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية على التوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان حيث أن

[1] سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 18.

جسم العبور إلى المجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع للنهوض به بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب وكأنه صاحب قرار ناضج.[1]

إحدى أهم التزامات الدولة وأكثرها خصوصية تكمن في تحديد الشروط الضرورية لحماية البيئة وتجنب المشاكل البيئية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[2]

- إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة على أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية.
- فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ: من يستهلك البيئة ومواردها أكثر، هذا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية المناخ أو كاستثمارات في مجال الطاقات البديلة كذلك ينبغي منح إعانات مالية، وإيجاد وتطوير ماد استعمال ذات مواصفات رفيقة بالبيئة، والعمل على تطوير مشاريع وأساليب إعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها وبطرق بيئية إعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها وبطرق بيئية سليمة، ومن الطبيعي ضمن هذا الإطار أن تسعى قوانين حماية البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية بما فيها الماء والتربة ذلك عن طريق إيجاد طرق ووسائل رفيقة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.
- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطوره خلال برامج ثقافية وإعلامية وكذلك تقيم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوث والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.
- خلق حالة من الانسجام والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلد المعني والبلدان المجاورة بالإضافة إلى تأمين وتفعيل جسور التعاون التقني مع بعض البلدان والجامعات الأوروبية بهدف تطوير مشروع مشترك ضمن إطار تفعيل السياسة البيئية وإبراز دورها الرئيسي في درء المخاطر البيئية واتخاذ التدابير المناسبة للحد من ظهور مشاكل بيئية مستقبلية؛
- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها بالإضافة إلى الاعتماد على ما يسمى باختبار حساسية البيئة ومدى إمكانية التعايش معها ووضع هذا الاختبار

[1] أعمر عزاوي، أحمد لعمى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] المرجع السابق، ص 48.

موضع التنفيذ على أن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها بما فيها الصناعية الإنتاجية آخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن عملية الإنتاجية (دراسات بيئية للمشاريع)؛

- تشجيع ترجمة العلوم البيئية في المجال القانوني والهندسي والاقتصادي والتربوي البيئي إلى اللغة العربية وزيادة فرص التخصص العلمي في المجال البيئي من أجل خلق كيانات عملية بيئية قادرة على نشر الثقافة البيئية التقنية الحديثة وفرض تواجدها عالميا باعتمادها أسلوب ضمان الجودة الشاملة.

إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان وتمكين المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة وإعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال معايير جديدة وكذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئة واختباراتها، واشتراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام مثل الإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع، وبهذا الشكل يمكن الشروع بمحاولة التجانس والتعاون بعيدا عن أي تعارض بين النظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي ويظهر جليا أن الأمم كلما كانت أكثر تقدما كانت أكثر عناية بالبيئة والجماليات وهو بالفعل يميز الإنسان الواعي عن بقية الكائنات الأخرى.[1]

[1] عيسى محمد الفنرالي، مرجع سبق ذكره، ص 6، 7.

خلاصة

نستخلص مما سبق أن البيئة ومشكلاتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة ومع تفاقم تداعياتها الوخيمة، تحولت إلى قضايا ساخنة تفرض نفسها بإلحاح في كل مكان من العالم، وأصبح الإهتمام بشؤون البيئة ليس مهمة المتخصصين فحسب، بل هي مهمة جميع الناس أينما كانوا وحيثما وجدوا بغض النظر عن مستوى معيشتهم وظروف حياتهم، ومستواهم التعليمي والثقافي. الكل أصبح متأثرا ومتضررا من تردي حال البيئة ومقوماتها.بيد أنه ليس جميع المعنيين مهتمين بتداعيات المشكلات البيئة ويسعون لمعالجتها. لقد أصبحت حماية البيئة اليوم والعناية بها مهمة ترتبط وثيق الارتباط بوعي الأفراد والمجتمعات وثقافاتهم البيئية، من خلال احترام وتطبيق الاتفاقيات الدولية البيئية المبرمة، وكذلك القوانين المحلية المسنونة للمحافظة على البيئة وحمايتها من جميع التي تواجهها وتهدها.

الفصل الثانـي

تأثيرات النشاط السياحي على البيئة

1. مفاهيم عامة حول السياحة
2. أنواع التلوث البيئة الناتج عن السياحة
3. العلاقة بين السياحة والبيئة

تمهيد

يعد النشاط السياحي من السمات المميزة لعصرنا وبالأخص منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك للتطور الذي شهده حيث أصبح قطاع السياحة بالغ الأهمية وهذا لتأثيره البارز اجتماعيا، ثقافيا، وكذلك اقتصاديا.فهو بمثابة مصدر دائم أو النفط الذي لا ينضب، والذي يمكن من خلاله توليد الثروات وجذب العملة الأجنبية.فصناعة السياحة اليوم صناعة جد مزدهرة تقوم بمنح دفعة إضافية للاقتصاد.

ولكن أدى هذا النمو المتسارع للسياحة إلى بروز ظواهر سلبية على البيئة والثقافة البيئية وهذا كون النشاط السياحي من أكبر النشاطات المسببة في تفاقم التلوث إضافة إلى قطاعي الصناعة والخدمات، وهذا لاستخداماته المتعددة للبيئة وكذالك لعلاقتهما المتبادلة. فالآثار المترتبة عنها غالبا ما تكون سلبية أكثر منها إيجابية. ولهذا فقد ارتأينا التعرض في هذا الفصل إلى:

1- مفاهيم عامة حول السياحة

2- أنواع التلوث البيئي الناتج عن السياحة

3- العلاقة بين السياحة والبيئة

1. مفاهيم عامة حول السياحة

برزت السياحة كأسرع القطاعات الاقتصادية نموا في الاقتصاد العالمي وكعامل مساهم هام في النمو الاقتصادي، ولكنها ليست ظاهرة وليدة اللحظة ولكنها قديمة قدم الإنسان نفسه، حيث عرفها الإنسان منذ نشأته وقد ذكرت في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، وعليه سوف نقوم بالتطرق لمفهوم السياحة وأنواعها، أسسها وآثارها وأهميتها.

1.1. مفهوم السياحة

1.1.1. تعريف السياحة من وجهة نظر الاقتصاديين

لفظ السياحة في اللغة العربية يعني الضرب في الأرض، ويقابله في اللغة اللاتينية كلمة tourism والمشتقة من جملة to tour أي يدور أو يجول.وعليه تنوعت التعاريف بشأن السياحة نظرا لاختلاف الباحثون واختلاف معايير التمييز بينهما وسوف نلقي الضوء على بعض منها فيما يلي:

1-تعريف العالمين السويسريين Hunziker و Kraft سنة 1924 السياحة على أنها: "مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح"[1].

2-تعريف الاقتصادي النمساوي Van Schuller للسياحة على أنها:" كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتصلة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة". فهذا التعريف يركز على النواحي الاقتصادية فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية والخارجية.

3-كما يمكن تعريفها:" بأنها عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية".أو "هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة"[2].

2.1.1. تعريف السياحة حسب المنظمات والمؤتمرات الدولية العالمية للسياحة

1.2.1.1. مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر المنعقدة في روما 1963 اقر أن السياحة:

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **اقتصاديات السياحة- الفصل الأول-**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2012، ص6.

[2] زيد منير عبوي، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص16.

عرفها بأنها "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، أو العلاجية، أو التاريخية. والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية"[1].

2.2.1.1. مؤتمر (أوتاوا) Ottawa بكندا 1991

عرف السياحة بأنها:" الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسته نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر له".

3.2.1.1. تعريف المنظمة العالمية للسياحة WTO

حسب تعريف المنظمة فإن السياحة هي "مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى[2]". ولقد وضعت المنظمة العالمية للسياحة أيضا بعض التعاريف منها:

- **الزائرون (Visitors)**:هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس لممارسة عمل مقابل أجر، ويخص فئتين من الزوار:

-**السياح (Touristes)**:وهم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في المكان أو الدولة التي يزورونها وأقصاه سنة.

- **المتنزهون (Excursionnistes)**: وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

3.1.1. أركان السياحة

وتقسم أركان السياحة إلى ثلاثة عناصر تتمثل في[3]:

أ- النقل:إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل اد انه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفير طرق المواصلات وخدماتها سواء برية، جوية أو بحرية.

ب- الإيواء:لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن مكان لإقامته قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق، الشقق السياحية، والمخيمات.

---

[1] محي محمد مسعد، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون سنة نشر، ص 61.

[2] Jean pierre, Michel balfet, **Management du tourisme**, 2éme Edition, pearson éducation, paris,2007,p 04.

[3] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، طبعة الأولى، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007،ص، ص 28،29.

ج- **البرامج:** لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية ...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات...الخ.

2.1. أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة وهذا سبب التقدم في مجالات الحياة المختلفة ويمكن تصنيفها لعدة معايير[1]:

1.2.1. السياحة الدينية

وتتمثل في ذلك التدفق المنظم من السياح القادمون من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وما تمثله من قيم روحية بهذا الدين أو المعتقد فهي سياحة تقليدية تتمثل في السفر بقصد الحج لمواقع معينة محددة في جميع الأديان كزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان أو كنيسة المهد في بيت لحم بالنسبة للمسيحيين.

2.2.1. السياحة الثقافية

وهي الانتقال المؤقت للأفراد في أوقات الفراغ إلى المناطق المختلفة بهدف دراسة آثار، عادات، ثقافة وتقاليد بيئة جديدة، أو بهدف القيام بتجارب علمية ميدانية. ويمكن أن تشمل السياحة الثقافية العلمية والاجتماعية. وتدخل فيها إقامة الندوات الثقافية وكذا المعارض الخاصة بالكتب والمسابقات الثقافية خاصة في الشعر والقصة والموسيقى والفن وتعتبر السياحة الثقافية من أهم مجالات السياحة التقليدية التي يكتسب منها السائح الخبرة والمعرفة.

3.2.1. السياحة العلاجية

وهي الانتقال المؤقت للأفراد في غير أوقات العمل سواء في أوقات الفراغ أو خلال إجازات محددة والسياحة العلاجية قد تكون إلى أحد الأماكن التي تتوفر بها مستشفيات متخصصة ومتميزة، أو إلى المنتجعات الإستشفائية مثل المناطق التي ينتشر فيها العلاج بالمواد الطبيعية كالمياه المعدنية أو الساخنة أو الشمس أو مجموعة الخصائص المناخية. ومن جهة أخرى يمكن ربط بعض الأنواع الأخرى من السياحة بالسياحة العلاجية إذ كان الهدف الأساسي هو الاسترخاء والعلاج النفسي.

4.2.1. السياحة الرياضية

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول، جدة، 2000، ص 07.

وهي الانتقال المؤقت للأفراد في أوقات الفراغ إلى المناطق التي يمكن فيها ممارسة بعض الألعاب الرياضية الفردية مثل التزلج على الجليد أو على الرمال أو الصيد أو الغوص أو الجماعية للاشتراك في الألعاب المختلفة مع مجموعات أخرى أو مجرد الاشتراك في معسكر رياضي مثل المعسكرات التي تسبق المباريات المنظمة.كما تشمل السياحة الرياضية الانتقال إلى المناطق التي تقام فيها

الألعاب الدولية مثل مباريات كأس العالم أو الألعاب الأولمبية.

5.2.1. السياحة البيئية

تتمثل في السفر إلى المناطق الطبيعية من أجل الاستمتاع والترفيه والاستكشاف ومعرفة الثقافات الأخرى والتعرف على الناطق غير المعروفة مقابل الحفاظ على البيئة وتعتبر السياحة أيضا نشاط إنساني يمارسه البشر، وفق ضوابط وقواعد متحكمة تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودة هذه الحياة وتحول دون تلويثها.

6.2.1. سياحة الأعمال

ينطوي هذا المجال على الأسفار التي يقوم بها رجال الأعمال بصفة خاصة لإجراء تعاقدات وإنهاء أعمالهم والترحال من أجل مشاهدة المعارض والاستفادة من المعروضات أو اقتنائها.

7.2.1.سياحة التسوق

ويكون الهدف من ورائها شراء المنتجات التجارية(كالملابس، الأقمشة والأحذية،...)، وغالبا لا تتعدى فترة الزيارة فيها اليوم الواحد ويأتي أغلب السائحين فيها من الدول المجاورة للدولة السياحية.

8.2.1. سياحة المؤتمرات

يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة وما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية، السياسية. الثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم ويرتبط هذا النوع بأنواع أخرى كسياحة المعارض ومن عوامل ظهورها هو كثرة اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية [1].

9.2.1. السياحة الترفيهية

ويطلق عليها أحيانا سياحة الاستجمام أو سياحة قضاء الإجازات، حيث يلتمس السائح الراحة عن طريق المكان أو الظروف المحيطة حيث يبتعد عن كافة الأنشطة الروتينية التي اعتاد السائح ممارستها في حياته

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

اليومية.وبالتالي فإن سياحة الترفيه والاستجمام أصبحت تستحوذ على أكثر من50 % من حركة السياحة الدولية. وتعد سياحة الترفيه من أهم أنواع السياحة على الإطلاق، خاصة في هذا العصر الذي تكثر فيه التوترات النفسية والعصبية الشديدة التي تصعب فيها الحياة اليومية بمشاكلها المختلفة[1].

3.1. أسس السياحة

هناك أربعة أسس للسياحة وهي الطلب السياحي، والعرض السياحي، والإيرادات السياحية، والإنفاق السياحي[2]:

1.3.1. الطلب السياحي:يقصد بالطلب على سلعة أو خدمة معينة بأن الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين وفي سوق معينة وهذا يعني بشكل عام أن الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء

كما يعرف الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد، ويتأثر الطلب بنوعين من العوامل هما:

أ- عوامل الدفع: وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير والبحث عن الجديد.

ب- عوامل الجذب: وتشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

ويتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص وهي:

- **الحساسية:**تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية، أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية سياسية أدى إلى تقلص المد السياحي.

- **المرونة:**يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغير تبعا للظروف والمؤثرات السائدة فالظروف والعوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي.

[1] حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

[2] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 30-33.

- **الموسمية:**يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ والعوامل التنظيمية والأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة، والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسياح ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة.

- **المنافسة:**عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات وخاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات وهذا ما يجعل المنافسة صعبة جدا.

2.3.1. العرض السياحي

يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سياحها الفعليين والمتوقعين ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، التاريخية، الصناعية وكذلك الخدمات والسلع التي تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر ومن مكونات العرض السياحي مايلي[1]:

أ- المناخ:وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس وهواء.

ب- التضاريس:وما تحتويه من جبال وسهول وبحيرات والشواطئ البحرية والتكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف ...الخ.

ج- المراكز الصحية الطبيعية:من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية.

د- الخصائص الطبيعية:وتشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والأسماك والحياة البرية والبحرية.

ويتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامحه الرئيسية أهمها:

- **استخدامه في أماكن تواجده:**يتميز العرض السياحي بأن السائحون ينتقلون إلى الدول والمناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم حيث يستمتعون بكل المقومات.

- **عدم المرونة:**يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم القابلية للتغيير طبق لأذواق ورغبات واتجاهات بعكس ما هو بالنسبة للخدمات السياحة فإنه يمكن تطويرها وتعديلها إلى حد ما يلاءم رغبات وميول شرائح سوقية معينة.

[1] المرجع السابق،ص ص33،34.

- **السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك:**ونغنى بها أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع لأخرى أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك وإنما هو من ينتقل إليها على عكس السلع الأخرى التي تنتقل إلى المستهلك وقد عرف المنتج السياحي تطورا هائلا من حيث الجودة وحتى ابتكار منتجات سياحية جديدة تماشيا مع التطورات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة.

3.3.1. الإيرادات السياحية

هيكل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادية وكوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، المؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة الفنادق، الطيران، الملاحة... وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها:قوة المنتج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدول

المصدرة للسياح إلى جانب العلاقة بين الدولتين، حجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدولة السياحية.

4.3.1. الإنفاق السياحي

يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة يشمل الإنفاق الاستهلاكي، ويعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة وبدون جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات وتتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة، وذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة... وغيرها.

4.1. أهمية السياحة

أصبحت السياحة تمثل في العديد من بلدان العلم حلقة أساسية من حلقات الاقتصاد الوطني وتعد وسيلة اتصال وتلاقي فكري وتبادل ثقافي وتعارف بين الشعوب، وعامل مهم في وحدة الشعوب والإنسانية ونشر التسامح والتفاهم بين الشعوب لإحلال السلام والأخوة، فهي تستأثر بمساحة واسعة من اهتمامات الباحثين.وتنبع أهمية السياحة في كونها تحقق المنافع التالية:

1.4.1. الأهمية الاقتصادية للسياحة

تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من مزايا ومنافع تعود على المجتمع، من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة للقطاع السياحي، وتعتمد كثير من الدول على السياحة كمصدر هام من مصادر الدخل، وهي تمثل وسيلة انتقال العملات من الدول المصدرة إلى المستوردة للسياح وبواسطة السياح أنفسهم، تاركة بصماتها على اقتصاد أي دولة حيث تقدر عائدات السياحة الدولية حوالي 10% من إجمالي الصادرات العالمية، ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال مايلي[1]:

- تأثير السياحة على ميزان المدفوعات.
- تأثير السياحة على العمالة.
- تأثير السياحة على المستوى العام للأسعار.
- تأثير السياحة على تنمية خدمات البنية التحتية.
- تأثير السياحة في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي والوطني.
- تأثير السياحة في السوق.
- تأثير السياحة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- تأثير السياحة من خلال دعم الصلات الاقتصادية بين الدول.

2.4.1. الأهمية الاجتماعية للسياحة

مع التطور الهائل للسياحة أصبحت ظاهرة اجتماعية، تعمل من خلال انتقال [2]الأفراد بمختلف ثقافتهم، أجناسهم، دياناتهم وأذواقهم على إيجاد نوع من التوافق الاجتماعي وتتمثل الأهمية الاجتماعية للسياحة في:

- تعتبر السياحة نافذة تطل منها الشعوب المختلفة على بعضها البعض، حيث تساهم في توفير الاحتكاك المباشر بين الشعوب، وبالتالي تلعب دورا هاما في توفير الفرص أمام المجتمع للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة للسائحين، وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي ويساعد على اكتسابهم الكثير من القيم.
- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

---

[1] محمد الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 270.

[2] يسرى عيسى، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص 551

3.4.1. الأهمية الثقافية للسياحة

تتمثل الأهمية الثقافية للسياحة في النقاط التالية:

– تعد السياحة أداة الاتصال الفكري والتبادل الثقافي والتعرف على العادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ ملئ بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي(تداول العلوم والمعارف).

– تعمل السياحة على بين الشعوب والدول وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات بينهم.

– أداة لتعلم اللغات الأجنبية وإتقانها سواء من خلال المدارس أو التلقين الشفوي.

4.4.1. الأهمية السياسية للسياحة

تتمثل الأهمية السياسية للسياحة فيما يلي[1]:

– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

– تعد السياحة وسيلة للتعارف بين الجنسيات المختلفة واختلاطها والمعايشة في ظل أنسجة اجتماعية وثقافية متباينة، ويحاول كل من الضيف والمضيف إرساء قيم الحوار والتفاهم حيث قد يصل الأمر إلى تدعيم هذه الصلات عن طريق النسب والمصاهرة.

–تساهم السياحة في تطوير الوعي السياسي الدولي، وتتدخل في تحسين التبادلات الدولية وتطويرها وتكوين علاقات سياسية وروابط صداقة متينة وتعاون دولي جيد بين مختلف الدول، هذا ما يؤدي إلى جلب السياح وكذا الاستثمارات الأجنبي ورؤوس الأموال[2].

[1] نادية حمدلو، نورة بولقرون، مرجع سبق ذكره،ص 42.

[2] المرجع السابق، ص 42.

2. أنواع التلوث البيئي الناتج عن السياحة

تلعب البيئة الدور الأول في الجذب السياحي كما أن السياحة قد كشفت عن إمكانية استغلال هذه الموارد التي لم تكن مستغلة من قبل. ويتجلى أثر السياحة في جانب البيئة في صيانة مواردها وهو دور إيجابي، وفي المقابل قد تؤدي إلى تدميرها، ويتضح لنا أثر السياحة على البيئة من استعراض الجوانب التأثيرية التالية لكن قبل ذلك سنتطرق إلى تعريف التلوث البيئي وأنواعه.

2.1. تعريف التلوث البيئي

"يعرف على أنه خلل في نظام التوازن البيئي بتغيير صفة(كيميائية، فيزيائية وإحيائية) أو أكثر من الجزيئات المكون للنظام البيئي بسبب سلوكيات يمارسها الإنسان[1]". كما يعرف على أنه "هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيائية أو البيولوجية لهذا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر سلبا على صحته أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية[2]".

2.2. أقسام التلوث البيئة

ينقسم التلوث البيئي إلى قسمين هما:

أ- **التلوث المادي:** يتمثل في تلوث الهواء، الماء والتربة.

ب. **التلوث غير المادي:** تلوث سمعي كالضوضاء مما يسبب ضجيجا يؤثر على أعصاب الإنسان وإلى حدوث أضرار عضوية بالإضافة إلى التلوث الثقافي، الفكري والتلوث البصري.

2.3. أثر السياحة على البيئة المائية

تعد السواحل مطلبا هاما من مطالب السياح، كما تعد السياحة عاملا مميزا أضيف إلى أهمية هذه البيئة الساحلية ومواردها، ولكن معظم الآثار الناجمة-هنا-سلبية لعدم وجود التخطيط الكافي، وتتمثل هذه الآثار في طمس المعالم التضاريسية، النباتية والحيوانية أو تلوث البيئة الساحلية[3]

وقد توصل بوت Boate، إلى أثار واضحة جدا على البيئة الساحلية، حيث صنف هذه الآثار وفقا للتركيب الجيولوجي والتضاريس والأنشطة المختلفة للرواد، فعلى سبيل المثال تكون الكثبان الرملية والحصوية أكثر جذبا للعديد من النشاطات، مثل المشاهدة سيرا على الأقدام أو بالعربات، وإقامة الملاعب، أو تسهيلات محددة للضيافة والمعسكرات ...الخ، وتتمثل الآثار الناجمة هنا في اضطراب البيئة وتدمير وتعرية وإزالة

[1] ياسر هلال، **التلوث البيئي**، مجلة المهندس السوداني، العدد الثاني، السودان، 2007، ص58

[2] نبيل قنديل، **البيئة**، معهد بحوث الأراضي والمياه البيئية، مصر، 2007، ص1.

[3] محمد عبد الحكيم، حمدي الديب، جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، 2001، ص ص 168،169.

النباتات النامية والحياة بها، مثلما تم في الولايات المتحدة بسبب العربات التي تجرها الخيول، وفي المملكة المتحدة بواسطة الدراجات البخارية.

وتقدم سواحل البحر المتوسط في اسبانيا نموذجا للتدهور في النظام البيئي الطبيعي نتيجة للمد السياحي غير المخطط، ويذهب Rodriguez، إلى أن السياحة القائمة بمعدل كبير في منطقة حوض البحر المتوسط قد حولت هذا البحر إلى بحر مميت حيث يقترن الاستجمام فيه بالإصابة بالأمراض، وعلى الرغم من أن السياحة تمثل عاملا مساعدا في الحصول على العملات الصعبة، بالنسبة للدول المطلة عليه إلا أنها سوف تدمر موارد نجاحها على المدى الطويل.وإذا كانت مياه البحر المتوسط تتعرض لملوثات تأتيها من المخلفات الصناعية والبقع البترولية وناقلات البترول، ومن المبيدات الحشرية التي تلقى بها الأنهار إلى البحر إلا أن النمو السياحي على طول سواحله يعتبر مسؤلا عن الكميات الضخمة من المخلفات به. وقد لاحظ تانجي Tingi، أن أمراضا مثل الكوليرا والتيفود يمكن أن تنتقل عن طريق الملوثات الغذائية القادمة من البحر كما حدث في أجزاء من جنوب إيطاليا عام 1983م حيث انتشر وباء الكوليرا وكان نتيجة ذلك تلوث بعض الحيوانات الصدفية المستخرجة من المياه الملوثة. كما وصل التلوث إلى نسب مدمرة في عديد من المنتجعات الساحلية القديمة في حوض البحر المتوسط وأظهر كلير Clare، تأثير الحاجز الصخري العظيم بأستراليا، نتيجة التدفقات السياحية على نطاق الشعب المرجانية به، مما أدى إلى تدميرها.كما أن نسبة كبيرة من الشعب المرجانية والأسماك الصغيرة التي تعيش حول هوامش أرصفة القوارب قد دمرت هي الأخرى، وفضلا عما سبق، فقد نتج عن العدد الكبير لمحلات التحف المنتشرة إزالة الكثير من أشكال الحياة على الرصيف.

وينسحب نفس القول على المسطحات المائية الداخلية، فتدهور بحيرةMill Stiller (النمسا) منذ عام 1975م يعود إلى الزيادة الهائلة في وسائل النقل السياحي بها و أدى الاستخدام المفرط للقوارب البخارية إلى تعرية ضفاف الأنهار كما هو الحال في Norfolk board حيث يسير على ضفته أكثر من 10000 قارب للتنزه خلال فصل الصيف، هذا فضلا عن تلوث البيئة النهرية.

4.2. أثر السياحة على البيئة الجبلية

يبدو أثر السياحة متعددا في المناطق الجبلية، فمد الطرق وأنماط التصريف والمنتجعات الجبلية، تؤثر تأثيرا مباشرا على هذه البيئة. فقد أسهمت جميعا في خلق موارد جديدة للسكان، وجاء ذلك في وقت

بدأت فيه هذه الأماكن في التعرض للنقص السكاني، لأنها كانت عاجزة عن أن تقدم لهم المورد الكافي أو تهيئ لهم حياة مستقرة[1].

إلا أن هذه المناطق لم تسلم–هي الأخرى– من الآثار الجانبية للسياحة، فقد وجه recciuti الانتباه إلى إقامة تسهيلات للضيافة عند أودية صعبة الإجتيار يمنع بعض الحيوانات من الهجر في مناطق الهيمالايا، كما لاحظ آثار التعرية والانهيارات الأرضية، وحتى الأماكن الجبلية البعيدة لم تسلم هي الأخرى، فقد لاحظ سوشر shocher أن نيبال استقبلت في عام 1962م أكثر من 6000 سائح، زاد إلى 100000 سائح في سنة 1970م، الأمر الذي تبعه إقامة الممرات والطرق من أجل ممارسة رياضة تسلق الجبال والتجول عند السفوح الدنيا في جبل افرست، وقد ركزت هذه الأنشطة حول مواضع المخيمات بشكل خاص، ويأتي الأثر هنا مركبا نتيجة للأفواج المتعاقبة من السياح الذين يستخدمون نفس الموضع بشكل مكرر، كما أشار sayer إلى نفس المشكلات في المتنزهات البريطانية، وعملية إصلاح ما ينتج عن السياحة تأخذ فترات زمنية طويلة، فمواردها قليلة المرونة في العودة إلى مكانتها السابقة بالإضافة إلى الضغوط السياحة الكثيفة، مما يصعب معه حماية مثل هذا النوع من البيئات.

وللسياحة أثرها على التركيب الصخري، فجمع الصخور والمعادن والحفريات على يد جامعي التذكارات، فضلا عن الاستهلاك بالاستخدام wear and Tear عن العدد الضخم للسياح، كل ذلك يمثل عوامل مؤثرة في البناء الصخري.

وفي الدول المتقدمة نجد غالبا تدمير البيئة الجبلية ناتج عن السياحة الشتوية، فمنتجات التزلج على الجليد بالرغم من قيامها في مناطق خالية وأراض صعبة، إلا أن عملية إنشائها تطلبت مد شبكات للطرق وتسهيلات للضيافة، وممرات ومصاعد للتزلج وقد أدى ذلك إلى اضطراب الحياة البرية الجبلية، بل وتدميرها أحيانا، كما أدى إلى تعرية المنحدرات وإزالة الحياة النباتية ويزداد الأثر كلما زاد انحدار الممرات، وشهدت التربة تلوثا بالمواد السامة (كأول أكسيد الكربون والرصاص)، وفي جبال الروكي سجلت نسب للتلوث في vail و Aspen، تفوق عشر مرات ما سجل في Denver عند حافة السهول العظمى.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن منتجعات التزلج بطرقها، فنادقها، مصاعدها وعرباتها، وخطوط الطاقة كلها تمثل تطفلا مرئيا على البيئة الجبلية، كما أن التدمير الذي تحدثه السياحة الشتوية يقلل من عوامل الجذب للسياحة الصيفية التالية مباشرة.

[1] محمد عبد الحكيم، حمدي الديب، مرجع سابق، ص 171.

5.2. أثر السياحة على الحياة البرية

عملت السياحة على حماية البيئة البرية، فإقامة المتنزهات الوطنية تمثل نموذجا لحماية السياحة البرية . فإقامة حدائق مفتوحة جعل من السياحة وسيلة للتنمية الاقتصادية، و زاد من دورها في المساعدة في حماية البيئة[1].

وفي مقابل ما تقدمه السياحة من حماية البيئة البرية يقف على الجانب الأخر الأثر السلبي، ويأتي الأثر مباشرا وغير مباشر، أما عن الأثر المباشر فيتمثل في قدرة الحياة البرية على الصمود أمام تيار السياح، وتختلف هذه القدرة من مكان إلى آخر، فالحياة البرية في بتسوانا يمكن أن تتحتمل عددا كبيرا من السياح دون أن يحدث ذلك أثرا سلبيا. إلا أنه في أماكن أخرى أصبحت هذه الحركة كثيفة بالدرجة التي تثير الاضطراب في البيئة، ومن أمثلة ذلك الخلل الحادث في النظام الغذائي والتكاثر للحياة البرية في جزر جلاب جوس Galápagos –أرخبيل منعزل يبعد عن الإكوادور بنحو 600 ميل في المحيط الهادي– فقد أدى تزاحم السياح إلى هجرة الطيور لأعشاشها وإلى زيادة معدلات وفياتها، كما ساعد مد الطرق والممرات خلال مناطق الغذاء والتكاثر إلى إجبار الحياة البرية على الرحيل ولكن نتيجة لأهمية هذه الجزر بالنسبة للأبحاث العلمية والحاجة إلى حمايتها، فقد لجأت الإكوادور إلى تقييد السياحة إليها من أجل حماية البيئة البرية.

أما عن الآثار غير المباشرة، فتتمثل في إقامة المتنزهات الوطنية وما أدت إليه من تكاثر أنواع معينة من الحيوانات، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن عدد الحيوانات البرية في المتنزهات الإفريقية قد زاد زيادة هائلة مما أدى إلى التزاحم الشديد، الأمر الذي سيترتب عليه عملية التوازن البيئي، وهذه إما أن تأتي عن طريق الصراع على الغذاء مما سيترك أثرة على الحيوانات الضعيفة، أو عن طريق الهجرة الكثيفة إلى بيئات بديلة.

ومن الآثار غير المباشرة، أن التوسع في السياحة قد يؤدي إلى تغييرات لمواطن الحياة البرية، فعملية إلقاء القمامة حول مواضع المعسكرات والتخييم فضلا عن أماكن النفايات في المتنزهات الوطنية تجتذب الحيوانات إليها، وهذا لن يؤدي إلى تغييرات في الموطن فقط بل وإلى اضطرابات في أنماط الغذاء.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية، إذ أن عمليات أسر وقتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات السياحية، تلك التي تأخذ

[1] محمد عبد الحكيم، حمدي الديب، مرجع سابق ،ص ص172،173.

شكل فراء، جلود، عاج وقرون...الخ، ويظهر هذا الأثر بوضوح في شرق أفريقي، وهو يمثل الآن أحد العلامات الخطيرة التي تؤثر على هذا النوع من الحياة في إفريقيا.

6.2. أثر السياحة على النبات الطبيعي وعلى الغلاف الجوي

1.6.2. أثر السياحة على النبات الطبيعي

النبات الطبيعي أحد عوامل الجذب الرئيسية في النشاطات السياحية، ولعل séquoia Wedgwood في كاليفورنيا، وغابات kouri في نيوزيلندا، كلها تمثل نماذج نباتية طبيعية تمتلك إغراءات كبيرة للسياح.

ومعظم آثار السياحة غلى النباتات تتعلق بسلوك السائح، فأنشطة السائح من جمع الزهور والنباتات من شأنها أن تؤثر على طبيعة النبات وتركيبه، كما أن الاستخدام غير الجيد للمتنزهات قد ينتج عنه الحرائق، مثلما يحدث في كاليفورنيا واستراليا، كما تؤدي عملية جمع الأشجار في مناطق المخيمات من أجل التدفئة إلى إزالة كثير من الشجيرات، مما يؤثر بدوره على التركيب العمري للمجموعات النباتية، وفضلا عن ذلك فإن حركة مرور المشاة والعربات تؤثر تأثيرا مباشر على النبات، وتزداد المشكلة حدة مع تزايد كثافة الاستخدام ويعتمد ذلك على حساسية وطاقة النظام البيئي.

2.6.2. أثر السياحة على الغلاف الجوي

لما كان السفر يمثل عنصرا هاما في حركة السياحة، ولما كان السفر يتم بواسطة العربات، البواخر، القطرات، الحافلات والطائرات، فإن ما تضيفه هذه الوسائل إلى تلوث الهواء يكون وثيق الصلة بالتلوث عامة. فالتلوث الحاصل في المدن والمنتجعات يعود إلى ما تنفثه العربات من مخلفات، ولكن لا يمكن مقارنة ذلك بما ينتج عن الأنشطة الأخرى لا سيما الصناعة.

ومن الدراسات التي تمت في مجال تلوث هواء المنتجعات ما تم على يد كل من كيرك باترك و ريسر kirkpatrick and resser في منتجعي اسبن Aspen وفال في كلورا دو، إذ انتهيا إلى أن الملامح الجبلية هناك قد حاولت دون انتشار تلوث الهواء بشكل كبير، بالمقارنة بدنفر في سهل كلورا دو، وإن كانا قد لاحظا أن عوادم العربات قد وجدت مرتفعة في المناطق المرتفعة نتيجة لأثر الارتفاع وسرعات السير البطيئة للمركبات، فضلا عن الإنبعاثات الحرارية وغيرها نتيجة للاستخدام كبير المقياس لأماكن التدفئة المفتوحة.

كما يمكن ذكر التأثيرات البيئية لوسائل النقل

7.2. التأثيرات البيئية لوسائط النقل

إن وسائط النقل بأنواعها لها تأثيرات بيئية واضحة ، فجميعها تحتاج للطاقة ومعظمها من مصادر عضوية يُسبب احتراقها مشاكل بيئية عديدة تشمل تلوث الهواء ورفع درجة حرارة الجو بالإضافة إلى أن صناعة النفط التي تعتمد عليها وسائط النقل عرضة للحوادث التي تؤثر على البيئة ، وهذا يشمل حوادث ناقلات النفط ومحطات تحميله.

أما شق الطرق الجديدة وبناء المطارات وتشييد المدارج فإنها تؤدي إلى إتلاف مساحات شاسعة خضراء وتزيد من تلوث الهواء الجوي والتي تسبب أضراراً كبيرة على صحة الإنسان ورفاهيته خصوصاً ما يحدث في المناطق الآهلة بالسكان والقريبة من المطارات والطرق السريعة والمجمعات الصناعية. فمن التأثيرات السلبية لوسائل النقل ونخص بالذكر هنا الطائرات ما تصدره محركاتها من ضوضاء وغازات تساهم في تغير المناخ فمع زيادة معدل النمو المتسارع لرحلات الطيران زاد معه معدل التلوث البيئي، فارتفاع مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي تسبب في ارتفاع درجة حرارة السطح وطبقة التروبسفير السفلية وكذلك الاحتباس الحراري بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على النظم الايكولوجية المائية، وهناك نقاشات جارية حول إمكانية فرض ضريبة على الطيران للتخفيف من هذه الآثار المضرة بالبيئة[1].

[1] رؤوف علي الأنصاري، **السياحة والبيئة**، العدد السابع والخمسون، دار الكتب والوثائق ببغداد،2012،ص05.

3. العلاقة بين البيئة والسياحة

هناك جزء كبير من الموارد الطبيعية لا يخضع لملكية أي الإنسان ولا يمكن السيطرة على استغلالها اقتصاديا كما لا يمكن تقدير قيمتها النقدية. وهذا الجزء هو الموارد البيئية التي تشكل الوسط الطبيعي الذي يحيا فيه الإنسان ويمارس نشاطه، و عند فشل المجتمع في اعتباره كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن أهما البيئة، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الموارد البيئية.

وتتمثل السياحة في مجموعة الأنشطة الترويجية التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم. وتعكس هذه الأنشطة العلاقة المتداخلة بين السياحة والبيئة والتي يمكن تلخيصها في أربعة أبعاد تتمثل في الآثار السلبية البيئية للسياحة، عوامل صناعة السياحة والبيئة، الموائمة بينهما وكذلك مساهمة السياحة في حماية البيئة.

1.3. عوامل صناعة السياحة والآثار البيئية

إن الاهتمام بالسياحة كصناعة مولد للدخل قد يلحق أذى غير متعمد بالبيئة. خصوصا عندما يكون من الضروري بناء مستلزمات السياحة. حيث يمكن تشخيص العوامل التي تؤدي إلى التغير البيئي وبعض تأثيراتها عل البيئة نفسها، وفيما يلي سيتم شرح كل منها على حدى وهي[1]:

3.1.1. العوامل المجتمعية

تعتبر الموارد الطبيعية من عوامل الجذب السياحي الأساسية، وهذه الموارد تشمل الأرض، المياه، المزروعات والأزهار وغيرها التي غالبا ما تجذب اهتمام وفضول المسافرين على اختلاف أنواعهم. ويرى المجتمع ضرورة حمايتها بأي ثمن، حيث توجد مئات المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل جاهدة لحماية البيئة ضد التلوث والتخريب. فالمحميات الطبيعية مثلا، هي نتاج جهود الهيئات، إلا أن الموارد الطبيعية قد تصبح عصية على الحماية، حيث أن السياح قد يستمتعوا بالطبيعة على حساب جمالها عندما يتدفقون عليها بالآلاف مخلفين ورائهم ضررا كبيرا عليها، وهذا ما يحصل في مناطق الجذب السياحي في أدغال إفريقيا وشلالات نياغرا ونهر النيل ودجلة والفرات وحتى المناطق المحيطة بتاج محل

ويشخص فيلاني (filani 1975) ثلاثة متغيرات اجتماعية /مجتمعية ذات تأثير كبير على البيئة هي:

أ- النمو في حجم السكان، حيث أدى إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية ، مثل الأراضي الزراعية التي

[1] عبد الإله أبو عياش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص57.

تحولت إلى أراضي سكنية، والغابات التي تحولت إلى ومكاتب وموبيليات في بيوت الناس.

ب- النمو الصناعي الذي نتج عنه تلوث البيئة(الهواء، الماء والفضاء)

ج- عدم إدراك معظم الناس بقيمة وأهمية الموارد الطبيعية، وافتقارهم للمعلومات المتعلقة بالمنظومة الطبيعية حيث أن خلل في أي جزء يؤثر على كافة الأجزاء الأخرى.

2.1.3. العوامل الناجمة عن الإنسان[1]

غالبا ما يبحث السياح عن الاستجمام والمتعة على حساب الموارد الطبيعية. وبرغم حرص المجتمعات السياحية على حماية البيئة إلا أن تدفق السياح المغامرين غلبا ما يؤثر بالسلب على هذه البيئة. فمنظومات المرجان هي حيوانات بحرية تحتاج مئات السنين لكي تكتمل، وهي في غاية الأهمية لحماية الحيوانات البحرية الأخرى. ويعتبر المرجان عاملا يحمي البحار من التلوث، بيد أن المتاجرة به صارت تترك آثار سلبية خطيرة على هذه المنظومة المعقدة. وبدأت شكاوى المجتمعات السياحية تتزايد حول تلوث السواحل. والحالة نفسها تنطبق على الجبال التي صارت ملاذا للمغامرين من السياح. والواقع أن الانهيارات الثلجية الخطيرة التي تشهدها سويسرا هي نتيجة للتطور السياحي الذي تشهده بعض مناطق التزلج على الجليد حيث تم بناء الطرق، الجسور، المقاهي والفنادق وغيرها تحت وفوق وما بين الجبال، الأمر الذي بات يهدد حياة الإنسان نفسه. وربما لهذه الأسباب صارت البلدان السياحية تصدر القوانين لحماية البيئة من عبث الإنسان حيث صار يعتمد على التكنولوجيا لكي لا يتم إلحاق الضرر بها.

3.1.3. العوامل الناتجة عن الصناعة

إن طبيعة السياحة كصناعة تتسم بالتذبذب على الطلب وللاملموسية من ناحية تقديم الخدمات وعدم التجانس، وهي صفات تتسم بها الخدمات، وتجعل مهمة أي صناعة خدمة صعبة للغاية من حيث عدم القدرة على التنبؤ وصعوبة التخطيط الإستراتيجي وإذا ما أخدنا بعين الاعتبار عملية التطوير السياحي، نجدها محفوفة بالمخاطر في ظل تنامي الدعوات من أجل الحفاظ على البيئة والطبيعة.ومن المؤسف أن السلوك السيئ الذي تنتهجه بعض مؤسسات تطوير السياحة، رغم أن بعضها بريئة من هذه التهم.

والمعضلة الحالية تكمن في كيفية إقناع المدافعين عن البيئة بجدوى السياحة كصناعة منعشة للبيئة النظيفة. فالتهم الموجهة ضد نشاطات تطوير السياحة كثيرة لكن معظمها غير موثقة ويصعب إثباتها، حيث

[1] المرجع السابق، ص58.

أن تصبح صناعة السياحة ذات أخلاقيات مهنية معينة، هو اتجاه أخذ في الانتشار وحتى التبني من قبل منظمة السياحة العالمية التي تسعى لدعم السياحة كصناعة نافعة للمجتمع وليست مضرة له.

وصناعة السياحة هي صناعة هائلة ولا يمكن إنكار دورها الإيجابي في عالمنا الراهن وخاصة بالنسبة للبلدان السياحية، فهي شريان اقتصادياتها. وتحاول صناعة السياحة التقليل من تأثيراتها السلبية بانتهاج استراتيجيات فعالة تتعهد فيها باحترام رسالتها الإنسانية.

2.3. التأثيرات السلبية للسياحة على البيئة

تعتبر السياحة من أكبر النشاطات نموا في العالم[1]، وهذا لما لها من آثار إيجابية على البيئة. ولكن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية وخيمة على البيئة، فإقامة مشاريع سياحية في مناطق معينة قد تكون في حد ذاتها سببا رئيسيا في تدهور بعض العناصر البيئية في هذه المناطق. وتتمثل الآثار السلبية خاصة فيما يلي:

– تتعلق آثار السياحة على البيئة باستهلاك الموارد الطبيعية وزيادة مصادر التلوث والنفايات الناجمة عن هذه الأنشطة، وكذلك ما قد ينجم من ضغوط على التنوع الإحيائي

– مع زيادة النشاط السياحي في منطقة ما فإن الضغوط على الموارد الطبيعية يزداد بصورة واضحة ومن أبرز هذه الموارد المياه، حيث يزيد الاستهلاك في كثير من الاستخدامات المرتبطة بالسياحة كالفنادق وحمامات السباحة وبشكل عام فإن استهلاك السياح من المياه أعلى بكثير من السكان الأصليين

– تؤدي الأنشطة السياحية المرتبطة بأحد الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغوط على هذه الموارد مثل ما ينجم عن الأنشطة الترفيهية البحرية، مثل الغوص باستخدام أجهزة التنفس وصيد الأسماك والتزلج على المياه، من آثار سلبية على السواحل ومصائد الأسماك والشعب المرجانية

– الأوضاع البيئية الراهنة للمنشات المسببة للتلوث والنشاط العمراني خصوصا التجمعات السكانية العشوائية في العديد من المدن والتعدي الصارخ على مقومات البيئة.

– تشجيع الاستثمار السياحي من قبل الدول في المناطق الخضراء يؤدي إلى فقدان مساحات واسعة تؤدي إلى تغيير البيئة الطبيعية وفقدانها جزء من مقوماتها.

– ازدياد الحركة على مناطق سياحية معينة من قبل السياح تؤدي إلى آثار سلبية من نوع آخر نتيجة استخدامهم لمكونات البيئة الطبيعية كالجبال، الأنهار، البحار، البساتين والمزارع مما يؤدي إلى تدهور البيئة وزيادة حدة التلوث فيها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الحركة السياحية.

[1] سيد فتحي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص ص23،24.

– العلاقة الوطيدة بين النشاطات على اختلاف أنواعها وبين البيئة بمعناها الواسع، فالبيئة توفر الأساس الحقيقي للنشاطات السياحية، بينما السياحة عامل مهم للحفاظ على البيئة وتطويرها وتحسينها، فلا بد إذن من الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية مع الحفاظ على البيئة.

– اختيار المواقع السياحية في أكثر المناطق جمالا قد يؤدي إلى تدهور بيئة هذه المواقع وفقدان جاذبيتها وجمالها بسبب الضغط المتزايد عليها ودون الأخذ بعين الاعتبار احترام القواعد الأساسية للتعامل معها.

– زيادة تدفق السياح على المواقع الحضارية والتاريخية والأثرية يؤدي إلى حدوث تشققات في المباني نتيجة زيادة الرطوبة وتغيير الجو المحيط بهذه المواقع.

– إن الازدحام الشديد على الشواطئ والمنتجعات السياحية والمناطق الخضراء يحدث أضرارا بيئية تؤثر بشكل مباشر في مستوى نوعية الحياة، كما أن زيادة حركة المرور على الطريق يؤدي إلى حدوث التلوث البيئي.

– المنافسة الشديدة التي تحدث بين السياحة وغيرها من القطاعات الأخرى كالزراعة نتيجة استخدام التنمية السياحية مساحات واسعة من الأراضي واستخدام نسبة كبيرة من العمالة المحلية.

3.3. الموائمة بين السياحة والبيئة

السياحة يمكن أن تحمي البيئة وفي الوقت نفسه يمكن أن تتسبب في تدميرها.، لذلك وجب تحقيق موائمة بينهما لحماية البيئة من جهة وللاستفادة من السياحة كقطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني للدول وتتمثل هذه الإجراءات في[1]:

– إصدار القوانين والتشريعات التي تنص على حماية البيئة بمكوناتها المختلفة عند إقامة المشاريع السياحية المتنوعة.

– إعداد الدراسات والبحوث والبرامج المتعلقة بحماية البيئة والاستفادة من نتائجها في تفعيل الإجراءات الوقائية والعلاجية لتلوث البيئة، وتشجيع السكان على المشاركة الفردية والجماعية لحماية البيئة.

– توفير الخدمات السياحية والمرافق اللازمة في المناطق والمواقع السياحية والمتنزهات للحفاظ على البيئة كشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب الصالحة ومعالجة النفايات والتخلص منها.

– أهمية توفر المعلومات والبيانات المتعلقة بالآثار البيئية والمشاريع السياحية المقترحة ومراعاة ذلك من قبل المخططين المسؤولين عن التنمية السياحية في الدولة قبل البدء في إنشاء هذه المشاريع لتحديد حجم الضرر

[1] المرجع السابق، ص03.

البيئي المتوقع حدوثه.

– تهيئة وإعداد الكوادر الكفئة المتخصصة في مجال حماية البيئة والسيطرة على التلوث البيئي.

– العمل على تطوير وتحسين أداء الإدارات البيئية وتهيئة مستلزمات حماية البيئة من أجل الحفاظ على التوازن البيئي والتنمية الشاملة وتلافي مسببات التدهور والتلوث أساساً.

– إتباع قواعد التخطيط العلمي السليم المتعدد الجوانب والمتكامل لتحقيق التنمية المستدامة.

– إنشاء المحميات الطبيعية بأنواعها، خصوصاً التوسع في زراعة الأحزمة الخضراء حول المدن المتاخمة للصحاري من أجل تحسين الظروف البيئية وتشجير المدن والعناية بالحدائق العامة.

– التقييم المستمر للأوضاع البيئية في المناطق السياحية المهمة ودراسة حجم التغيرات البيئية التي تحدث في هذه المناطق نتيجة الأنشطة السياحية فيها والعمل على تقليل حجم الآثار المترتبة عليها حفاظاً على البيئة.

– تعزيز السياحة البيئية بالترويج لها، لتصبح جزءاً أساسياً من عملية التنمية المستدامة ومن عوامل تثبيت السكان المحليين في مناطقهم.

– نشر الوعي البيئي في المجتمع وأوساط المستثمرين السياحيين.

– ضرورة وضع البُعد البيئي في كافة المناهج الدراسية المناسبة بمراحل التعليم المختلفة وخاصة في المعاهد المعنية بمجالات السياحة.

– إجراء دراسات اجتماعية للسكان المحليين لدراسة مدى التأثير الاجتماعي نتيجة التعامل مع السائحين بمختلف جنسياتهم ودياناتهم وعاداتهم.

– تنويع البرامج السياحية وتوزيعها على مختلف المناطق السياحية (الأثرية والترفيهية على مدار السنة) بقدر الإمكان لتفادي حدوث ضغط على مواقع معينة دون أخرى.

– تشجيع وتحفيز المستثمرين السياحيين في تبني الاتجاهات الحديثة في الاهتمام بالبيئة، وتطبيق نظام بيئي متكامل وصولاً للسياحة المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الالتزام بقوانين البيئة المحلية وتخفيض مصاريف التشغيل من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. وتحسين صورة المرافق السياحية أمام السياح.

– إنشاء الفنادق المتوافقة مع البيئة لتصبح الشكل الرئيسي للإقامة، تعتبر عاملاً مهماً من عوامل الجذب السياحي.

– يعتبر مصطلح « الفندق البيئي » اسماً تجارياً لمنتج من منتجات صناعة السياحة يستخدم لتحديد هوية نوع من المنشآت السياحية المعتمدة على عنصر الطبيعة والتي ستستجيب لمبادئ السياحة البيئية.

– يعد الموقع أحد الخصائص المهمة للمشروع الفندقي، أو أي مشروع آخر من مشاريع الإقامة، ويلاحظ أنه كلما كانت الخدمات المكملة لنشاط الإقامة متاحة للسياح، يؤدي هذا إلى تهيئة إمكانيات النجاح للمشروع الفندقي.

– تصميم الفنادق بطريقة تخدم البيئة المحلية مع استخدام مواد البناء المحلية في بناءها، أي اعتماد الحلول التصميمية من الوسط الطبيعي المحيط بالمكان.

– إنفاق جزء من أرباح هذه الفنادق على مجهودات حماية البيئة، بهدف إيجاد علاقة بين السائح والبيئة دون حدوث أضرار بيئية.

– مشاركة السكان المحليين في المشروعات السياحية وأخذ آرائهم بالتصاميم المقترحة.

– مشروع الفندق البيئي يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والخبرات الثقافية.

– ينتمي الفندق البيئي نوعياً للمشروعات الخدمية الصغيرة والتي تتوافق مع المكان المحيط بها ويستفاد زائريه بتجربة بيئية محلية مستمدة من الطبيعة التي حولهم.

– بدأت العديد من الدول بإقامة الشقق السكنية المفروشة وتأجيرها للسياح لفترات قصيرة، خصوصاً للعائلات وذلك لراحتها ومواقعها المتميزة وأسعارها المناسبة. وقد أقامت العديد من فنادق الدرجة الأولى مبان خاصة ملحقة بها تتوافق مع البيئة المحلية تضم شقق مفروشة بعد أن زاد الطلب عليها.

– معالجة فضلات الفنادق السياحية من نفايات صلبة ومياه ثقيلة وتدويرها مما يساهم بصورة فعالة في إيجاد بيئة نظيفة حول محيط تلك الفنادق[1]

4.3. مساهمة السياحة في حماية البيئة

يمكن للسياحة أن تسهم بشكل كبير في [2]حماية البيئة وحفظ التنوع الإحيائي واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام، كما أن إدراك الأهمية الاقتصادية للسياحة وآثارها الإيجابية على الأفراد والمجتمعات قد يزيد من الوعي بقيمة الموارد البيئية والثقافية خاصة في المناطق الغنية بالمناطق المحمية والمواقع الترفيهية والطبيعية التي تشكل أصولا هاما وعناصر أساسية في تنمية السياحة، وتساعد السياحة في زيادة وعي السكان المحليين بالقيمة الاقتصادية للمواقع الطبيعية مما يجعلهم فخورين بتراثهم وحريصين على حفظه. وتتطلب السياحة المستديمة مزيدا من الدقة في حسابات المنافع والتكاليف الناجمة عن الأنشطة

[1] المرجع السابق،ص 04.

[2] سيد فتحي الخولي، مرجع سبق ذكره،ص25.

السياحية. وهناك عدد كبير من التحديات التي تواجه عمليات تنمية القطاع السياحي بصورة مستدامة ومن أبرز هذه التحديات[1]:

1- تفعيل عمليات التنمية السياحية لتساهم في تقليل الفقر في المجتمعات حيث أن السياحة تستطيع توفير دخل وفرص عمل وتزيد هذه القدرة فعالية الربط بين التنمية والبيئة والمفاهيم الاجتماعية في المجتمع ومراعاة احتياجات الفقراء في أي مجتمع من خلال القطاع السياحي يتطلب التركيز على توسيع منافع قطاع السياحة ليمتد إلى المناطق والطبقات وفي نفس الوقت تقليل الآثار السلبية ، وضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع عمليات التنمية.

2- تفعيل الجهود اللازمة لمراعاة التنمية السياحية للموارد الطبيعية والحضارية في الجهات السياحية المقصودة وتراثها وسلامتها وكذلك احترام القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

3- رفع الوعي البيئي لدى جميع الوحدات المسئولة عن تنمية السياحة بدءا من إعلام السكان المحليين بالمنافع الناجمة عن تنمية السياحة المستدامة وتوعية السياح بالآثار الاجتماعية الناجمة عن سلوكهم بأسلوب يتسم بالمسئولية، ومن جهة أخرى تشجيع المؤسسات والمشروعات التي تشكل قوام صناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية.

4- دعم وتحفيز العلاقة بين القطاع السياحي وقطاعات الاقتصاد الأخرى وفي نفس الوقت التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، وكذلك سد النقص القائم في التعاون الإقليمي لتعزيز التنمية السياحية المستدامة.

5- زيادة الهياكل الأساسية السياحية والعمل على تحديث المرافق السياحية وتصميمها على نحو أكثر كفاءة من الناحية الايكولوجية، وزيادة استخدام التقنيات الملائمة بيئيا.

5.3. السياحة الخضراء(Green tourism)

الممارسات الأفضل هي أساس السياحة [2]الخضراء، والمقصود بالممارسة الأفضل انتهاج كل ما من شأنه تكيف صناعة السياحة مع المتغيرات وضغوط السوق لتقديم أفضل منتج سياحي ممكن.وفي السابق كانت السياحة تنتج بخدمات ذات جودة عالمية، لكن على حساب البيئة والموارد الطبيعية، أما اليوم فإن السياحة الخضراء في إطار مبدأ "الممارسة الأفضل" تنطوي على إتباع نظام متكامل يشتمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العلميات التي تقوم بها مؤسسات السياحية. ويرى بغرام (pigram1995) أن صناعة

[1] المرجع السابق،ص 26.

[2] عبد الإله أبو عياش وآخرون، ص61.

السياحة اليوم ملتزمة بهذا النظام المتكامل وحريصة على ترسيخه في إطار ميثاقها. وتساهم منظمة السياحة العالمية (Wto) ومجلس السفر والسياحة العالمي (Wtto) على تقديم برنامج مكثف للأعضاء يطلق عليه اسم البرنامج الكوني الأخضر Green Global Program ترسخ ثقافة المحافظة على البيئة، والارتقاء بممارسات صناعة السياحة لتصبح هذه الصناعة حقا في خدمة المجتمع.

خلاصة

هناك ارتباط وثيق بين النشاط السياحي على اختلاف أشكاله وبين البيئة بمعناها الواسع. فالبيئة توفر الأساس الحقيقي للنشاطات السياحية بينما السياحة عامل للمحافظة على البيئة وتطويرها. إلا أنه إذ لم توجد الإدارة السليمة للموارد السياحية والاستغلال الأمثل للمواقع السياحية والاختيار المناسب للمشروعات والنظم المعمارية فقد يؤدي ذلك إلى تصدع البيئة وزيادة الآثار السلبية الخطيرة، وانهيار الأساس الذي اعتمد عليه النشاط السياحي وبالتالي يصبح المجتمع والسياح ضحية لذلك. ولذلك يستوجب جعل صناعة السياحة في خدمة البيئة وليست مدمرة لها من خلال تبني استراتيجيات للموائمة بينهما والتفكير في انتهاج سياسة السياحة البيئية أو السياحة الخضراء.

الفصل الثالث

دراسة أثر النشاط السياحي على البيئة في الجزائر

1- المؤهلات السياحية في الجزائر

2- المؤهلات السياحية لولاية جيجل

3- المشاكل البيئية الناتجة عن السياحة في الجزائر

تمهيد

تمتلك الجزائر وتتمتع بمؤهلات سياحية مهمة ترتكز أساسا على التنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية. من شريط ساحلي يمتد على مساحة 1200 كلم مربع، يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات والسهول والهضاب والجبال، من دون أن ننسى الصحراء الممتدة على مساحة تزيد على مليوني كلم مربع والتي تم تصنيفها من بين الأجمل في العالم.

كما تتمتع ولاية جيجل بمهلات سياحية هامة، حيث تعتبر بيئتها غنية ومتنوعة لما تتمتع به من الثراء الطبيعي الذي يجمع بين البر والبحر، الكهوف، والغابات، السهول، الجبال، كما تتمتع بمناخ معتدل وبيئة نظيفة، خاصة وأن ولاية جيجل تتميز بموقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي جلها تتميز بمنظر خلاب فريد من نوعه بالإضافة إلى الثروات المتعددة التي تمتلكها، وهذا ما جعلها مؤهلة بأن تكون وجهة للسياحة البيئية التي تعد من أكبر النشاطات نموا في العالم.

لهذا سنتطرق في فصلنا هذا إلى التعريف بأهم المقومات السياحية للجزائر وكذلك في ولاية جيجل وكذا إلى أهم المشاكل التي تعاني منها البيئة نتيجة للسياحة وسبل حمايتها. لها قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى:

1- المؤهلات السياحية في الجزائر

2- المؤهلات السياحية لولاية جيجل

3- المشاكل البيئية الناتجة عن السياحة في الجزائر

1. المؤهلات السياحية في الجزائر

وحتى تكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية استكشافية سياحية شاملة، قمنا بالتركيز على النقاط التالية:

1.1. الموارد السياحية الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عنصرا أساسا من عناصر الجذب السياحي، وبلادنا تتمتع بهذا العامل الهام من شواطئ خلابة إلى جبال شامخة وصحاري واسعة.

أ- الموقع والمناخ: تقع الجزائر في شمال إفريقيا بين خطي 9 غرب خط غرينتش و 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مالي والنيجر من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المملكة المغربية والصحراء الغربية وموريتانيا.

تبلغ مساحة الجزائر 2.381.471 كلم مربع وهي أكبر البلدان العربية والإفريقية مساحة، تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ[1]:

- **مناخ متوسطي:** يكون على السواحل الممتدة من الشرق للغرب، أين تكون فيها الحرارة متوسطة عموما من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل، أما في فصل جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة، ويكون فيها الجو حارا ورطبا.

- **مناخ شبه قاري:** في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة قد تصل إلى أكثر من 30 درجة.

- **مناخ صحراوي:** في مناطق الجنوب والواحات، يتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة إلى أكثر من 40 درجة أما في باقي أشهر السنة فيكون المناخ فيها متوسطيا ودافئا، مما يسمح بزيادة حركة السياح في فصل الشتاء.

ب- الشريط الساحلي: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم مربع وأكثر ما يميزه هو ارتفاعه وتكويناته الصخرية بالإضافة إلى احتوائه على عدة فضاءات سياحية نادرة. ونجد من أهم المناطق السياحية الممتدة

على الساحل: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف، المنار الكبير .

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر ، مطبعة الديوان، الجزائر، ص 1.

ج- المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات ذات الطابع السياحي نجد محطة الشريعة، بالإضافة إلى تيكجدة، ولآلا خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى وجبال الشيليا بالأوراس.
وتضم المناطق الجبلية في الجزائر بالإضافة إلى أعلى القمم والمرتفعات، المغارات ،الكهوف العجيبة ثروات أخرى لها أهمية بيئية وسياحية أيضا مثل: التنوع الحيواني، وجود فصائل نادرة من الطيور والحيوانات بالإضافة إلى الينابيع العذبة والتي تعتبر بدورها عوامل جذب سياحي تتوفر في مختلف مناطق الجزائر.

د- المناطق الصحراوية

تمتد على مساحة تفوق المليوني كلم يمكن تقسيمها إلى 5 مناطق:

- **غرداية (ميزاب):** صنفت المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، و أهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من البساتين.

- **أدرار:** تعرف هذه المنطقة بتاريخ متنوع تنوع الحضارات التي تعاقبت عليها، وتتميز بوجود القلاع القديمة.

- **اليزي:** الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام 1982 من طرف اليونسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش.

- **تندوف:** تمتد على مساحة 168.000 كلم بكثافة سكانية تقدر ب 23000 نسمة موزعين على القصور القديمة فهي بمثابة شبه متحف في الهواء الطلق.

- **تمنراست:(الهقار):** تتميز الحظيرة الوطنية للهقار التي تم إنشائها سنة 1987 والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو، حيث تضم هضبة الأتاكور، بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى أكثر من 12000 سنة.

هـ- المقومات الحموية (الحمامات المعدنية)

ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) على المستوى القانوني من تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية حيث تتميز بخاصية علاجية مؤكدة ومثبتة علميا، يوجد معظمها في شمال البلاد، وهي موزعة كالتالي:

- 136 منبعا ذا أهمية محلية.
- 55 منبعا ذا أهمية جهوية.
- 11 منبع ذا أهمية وطنية.

2.1. المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هده الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي:

- واد ميزاب .
- منطقة الطاسيلي .
- حي القصبة في الجزائر العاصمة .
- تيبازة .
- جميلة .
- تيمقاد .
- قلعة بني حماد .

ويمكن ذكر أهم المراحل التاريخية التي مرت بها بالجزائر فيما يلي:

- **الحضارة الرومانية:** عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، شرشال، قالمة، وتبسة.

- **الحضارة الإسلامية:** من أهم المعالم القديمة للحضارة التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية، نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والمساجد العتيقة المنتشرة في العاصمة الجزائر دون أن ننسى الزاوية التيجانية والرحمانية والتي تعتبر منتج سياحي حقيقي، بالإضافة إلى الحضارات الإسلامية القديمة (الفاطمية، المرابطين)، وهناك الحضارة العثمانية التي خلفت وراءها أهم القصور والبيوت ذات الأقواس والباحات الواسعة من بينهما قصور الداي والباي...الخ.

- **الحقبة الاستعمارية:** خلفت هذه الحقبة مجموعة من المرافق أصبح لها دورا تاريخيا وأثريا من بينهما الفنادق، المنارات، المعتقلات

بالإضافة إلى الموارد السالفة الذكر فإن الجزائر تضم مجموعة متميزة من التراث الطبيعي من بينها:

- جسور معلقة تعد من بين الأعلى في العالم
- أجمل وأجود مرجان في العالم متواجد في الشواطئ الشرقية مثل: سكيكدة ، القالة، عنابة ...الخ.
- أجمل وأكبر المغارات مصنفة ضمن التراث العالمي موجود ببجاية وجيجل.

ولهذا وجب تركيز الجهود و رد الاعتبار وترقية التراث الثقافي خاصة في المناطق الأكثر ضررا.

3.1. الأقطاب السياحية في الجزائر

حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة أقطاب اجتماعية وسياحية، على جانب إدراج التراث في الحياة الاجتماعية، والسياحية، والثقافية هذه الأقطاب، من الغرب إلى الشرق، هي:

- **القطب السياحي:** وهران- تلمسان- ويشمل مناطق أثرية وتاريخية (مثل مدينة منصورة السياحية).

- **القطب السياحي:** شرشال- تيبازة- الجزائر- بومرداس- منطقة القبائل- ويشمل قرى، ومناطق طبيعية، وشواطئ .

-**القطب السياحي:** بجاية، جميلة- سطيف- ويشمل آثار رومانية، ومتاحف وشواطئ، وحظيرة قورايا .

-**القطب السياحي:** عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف، ويشمل الحظيرة الوطنية لمدينة الطارف آثار رومانية.

- **القطب السياحي:** الاوراس، تيمقاد، قلعة بني حماد- بسكرة- بوسعادة، ويشمل آثار رومانية وجبالا، ومناظر طبيعية.

- **القطب السياحي:** غرداية- تيميمون- ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل، ووادي ميزاب، والقصور القديمة.

- **القطب السياحي:** الطاسيلي – الهقار وهو عبارة عن متحف طبيعي، وإرث حضاري عريق وزاخر.

تكتسي الحظيرة الوطنية في الهقار في تمنراست أهمية بالغة ذات أبعاد متعددة، لما تزخر به من الكثير من الشواهد الطبيعية الحية التي ما زالت تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني والحيواني والنباتي في هذه المنطقة من الجنوب الكبير، حيث يعود البعض منها إلى ما قبل 12 ألف سنة، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة، مثل غروب الشمس المصنف الأفضل عالميا.

ومن شأن هذه الأقطاب السياحية أن تستقطب الاستثمار السياحي إلى هذه المناطق، وما على السلطات إلا أن تؤدي دورها في الترقية الاستثمارية والإعلام والتعريف بهذه المتاحات من خلال القيام بصالونات وتظاهرت دولية[1].

2. المؤهلات السياحية في ولاية جيجل

تحتوي ولاية جيجل على مقومات طبيعية وسياحية هامة تؤهلها لتكون أهم الوجهات السياحية، وتحقق بها تنمية سياحية مستدامة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالولاية وبأهم مؤهلاتها ومقوماتها السياحية والهيكلية.

1.2. تقديم ولاية جيجل

1.1.2. لمحة تاريخية عن ولاية جيجل

جيجل مدينة عريقة تعود لآلاف السنين، تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد، وكانت محطة العديد من الحضارات التي نجد آثارها على مستوى الولاية[2].

تاريخ المنطقة يتميز بحركة كبيرة وغني بالأحداث، فأول اسم أطلق على المنطقة هو "اجيلجلي" وهي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، الشطر الأول يعني جزيرة والشطر الثاني يعني دائرة الحجر، وتعاقبت الحضارات بعد ذلك أفرز العديد من الأسماء منها "جيدري" ، و"خيخل" ... وفي الأخير استقرت على اسم جيجل.

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرير القبائل البربرية في الجبال واسترجاع سيادتها وتقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة للاستيلاء على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به.

بعد الو ندال (429) والبيزنطيين (533) يأتي عهد الفتوحات الإسلامية فتعرب اسم المنطقة (جيجل) وتشهد المدينة ازدهار تحت سلطة القيروان التي كانت يحكمها أنداك الأغالبة.

خلال القرن العاشر، يتحالف سكانها من قبيلة كتامة مع الفاطميين وتتم الإطاحة بحكم القيروان وتم تأسيس الدولة الفاطمية التي اتخذت القاهرة مقرا لها.

بعد ذهاب الفاطميين، وقعت جيجل تحت سيطرة الزيريين(973)، الحماديين (1007) ثم المهديين(1120) وظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها واستعمارها عدة مرات إلى أن استنجد سكانها بالأخوين عروج وخير

[1] بويكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية وإحصائية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66 ،الجزائر، 2014، ص 09- 13.

[2] المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مديرية السياحة، 2016.

الدين بربروس سنة 1514 لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك وينطلق منها لتحرير بجاية والجزائر من الهيمنة الإسبانية.

في 13 مارس 1838 وبعد سبع سنوات من الاستيلاء على الجزائر وعامين من الاستيلاء على قسنطينة، يحتل الاستعمار الفرنسي جيجل وتبقى ثورات المقاومة لسنوات متفرقة منها(1841، 1845، 1897، 1851) ولم يتم الاستيلاء الكامل على المنطقة إلا في سنة 1851.

2.1.2. الموقع الجغرافي

تحتل ولاية جيجل موقعا استراتيجيا هاما في الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية سكيكدة، ويحدها من الغرب ولاية بجاية، ومن الجنوب ولايتي قسنطينة وميلة.

تتربع على مساحة 2398 كلم، تطل على البحر الأبيض بشريط ساحلي طوله 20 كلم، أما إداريا تتكون ولاية من 11 دائرة وتضم 28 بلدية، وتتمثل هذه الدوائر في: جيجل، الطاهير، الميلية، تاكسنة، العوانة، زيامة منصورية، العنصر، جيملة، سيدي معروف، شقفة، سطارة .

2.2. المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لولاية جيجل

1.2.2. الفلاحة

تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي للولاية، حيث يمثل مجموع الأراضي المستغلة في الفلاحة بنسبة 43% من إجمالي مساحة الولاية.

2.2.2. الصناعة

تزخر ولاية جيجل بموارد وإمكانيات طبيعية هامة، حيث تؤهلها لأن تصبح منطقة توسع اقتصادي، وبالتالي قطب اقتصادي هام.كالغابات، الموارد المائية، والبحرية، السياحة، الموارد المنجمية من شأنها أن تساهم في ترقية النشاطات الصناعية والتطور الاقتصادي للولاية بإنشاء وحدات للصناعة الصغيرة، كوحدات لمواد البناء، تحويل ومعالجة الفلين، المصبرات والمواد الغذائية.

3.2.2. التجارة

سجلت ولاية جيجل وجود 20,121 متعامل اقتصادي مسجل على مستوى السجل التجاري منهم 19,121 شخص طبيعي و 734 شخص معنوي.

4.2.2. الصيد البحري

إضافة للمساحة البحرية الهامة والتي تقدر ب 6.510 كلم، ولاية جيجل تستحوذ على موارد بحرية كبيرة، حيث أن الكتلة الإجمالية تقدر ب 20.800 طن سنويا وهو ما يمثل 13% من الإمكانيات الوطنية منها 6088 طن قابلة الاستغلال [1].

3.2. المقومات السياحية لولاية جيجل

هناك ثلاثة أنواع للمقومات السياحية في ولاية جيجل وهي مقومات سياحية طبيعية، ثقافية، وهيكلية[2]

1.3.2. المقومات الطبيعية

1.1.3.2. الشريط الساحلي:يمتد على طول 120 كلم، من زيامة منصورية غربا إلى وادي زهور شرقا ويضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ منها شواطئ الرمال الذهبية والشواطئ الصخرية.

2.1.3.2. الكورنيش الجيجلي: وهو متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة منصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين، ويعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

3.1.3.2. الكهوف العجيبة: تقع بين العوانة وزيامة منصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43 ، وتعد من عجائب الطبيعة التي صنعتها النوازل والصواعد وهي الآن مفتوحة في وجه زوارها.

4.1.3.2. الحظيرة الوطنية لتازة: هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطور السياحة الجبلية، تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية، تحتوي على أماكن سياحية لا مثيل لها وتحتوي على أزيد من 1448 نوع من الحيوانات.

5.1.3.2..غار الباز: موقع يعود إلى ماقبل التاريخ، وهو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئتها بمجسمات لحيوانات ما قبل التاريخ وإعطائها طابعا علميا وتربويا.

6.1.3.2. المحمية الطبيعية لبني بلعيد: تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار.

7.1.3.2. الجزر وشبه الجزر: أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة، بالإضافة إلى شبه جزيرة الصغيرة ببوبلاطن وجزيرة برج بليدة التي تدعى اندرو.

[1] المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مديرية السياحة ، 2016 .

8.1.3.2. المنار الكبير (رأس العافية): تم إنجازه سنة 1865 من طرف الحرفي" تشارل سالف" الذي كانت مهنته النقش على الحجارة، هدفه الأساسي من إنشائها هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.

9.1.3.2. البحريات الطبيعية: يتواجد على مستوى الولاية ثلاث بحيرات طبيعية

- **بحيرة بني بلعيد (دائرة العنصر):** تحتل 120 هكتار، وتحتوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور.
- **بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة):** تحتل على مساحة 36 هكتار وبها ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور.
- **بحيرة غدير المرج (الطاهير):** تتربع على مساحة 05 هكتارات وتتمتع بجمال فريد.

10.1.3.الغابات: تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة مساحتها الإجمالية حوالي 115000 هكتار ومن أهم هذه الغابات مايلي: غابة قروش (العوانة)، غابة تامنتوت (جيملة)، غابة بوحنش (العوانة)، غابة بني فرقان ومشاط (الميلية)، غابة الماء البارد (تاكسنة)، غابة القرن (غبالة)، ...الخ.

الصنف الرئيسي لأشجار الغابات في الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية التي يغطيها هذا الصنف ب 43700 هكتارا، أما الباقي فهي البلوط الأخضر، الصنوبر البحري.

2.3.2. المقومات الثقافية

ولاية جيجل ليست ولاية سياحية من أجل ندرة طبيعتها فحسب، بل هي كذالك لاحتوائها على مواقع ومعالم أثرية وتاريخية ناتجة عن تعاقب عدة حضارات عليها:

1.2.3.2. المواقع الأثرية والتاريخية: هناك العديد من المواقع المختلفة باختلاف الحضارات التي تعاقبت عليها وتتمثل في:

- **فترة ما قبل التاريخ:** موقع تاميلا (الأمير عبد القادر)، كهوف الشتاء (جميلة)، الكهوف العجيبة.
- **الفترة الفينيقية:** آثار ميناء فينيقي بجيجل، مقبرة فينيقية بالرابطة.
- **الفترة الرومانية:** مدينة رومانية (شوية)، فسيفساء بالطوالبية بجيجل.
- **فترة الأتراك:** قبر الباي عصمان (بأولاد عواط).
- **الفترة الاستعمارية:** المنار الكبير لرأس العافية.

2.2.3.2. متحف كتامة: هو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس.

3.2.3.2. دار الثقافة عمر أوصديق: مقرها العقابي، افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007، تضم ثلاثة ورشات وهي: ورشة المسرح، ورشة للموسيقى، وورشة للفنون التشكيلية. كما تضم قاعة محاضرات وقاعة عروض فنية تحتوي على 1080 مقعد[1].

4.2.3.2. الصناعات التقليدية: تتنوع الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية التي يمارسها السكان المحليون للولاية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلاسل، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار، ...الخ.

5.2.3.2. الأعياد والمواسم المحلية: تتمحور عادة التقاليد الجيجلية حول العيد الأكثر شيوعا بالمنطقة وهو العيد المحلي للسمك الذي تنظمه الولاية وتحتفل به في جو كله حيوية.

3.3.2. المقومات الهيكلية:

تمتلك الولاية عدة هياكل قاعدية تساعد على إنعاش السياحة نذكر أهمها[2]:

1.3.3.2. الفنادق: تتوفر الحظيرة الفندقية لولاية جيجل على 26 وحدة فندقية بطاقة استيعابية إجمالية تقدر ب 1766 سرير و 869 غرفة حيث تم تسجيل خروج فندق وحيد (بربروس) من الحظيرة برغبة من صاحبه خلال سنة 2015 بطاقة استيعاب تقدر ب 27 سرير.

2.3.3.2. المخيمات العائلية: تتوفر الولاية على 11 مخيم عائلي مهيأ لاستقبال الزوار بطاقة استيعابية إجمالية تقدر ب2484 سرير استغل منها 5 مخيمات فقط بطاقة استيعاب 960 سريرا، أما المتبقي منها فلم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية.

3.3.3.2. هياكل استقبال أخرى: بالإضافة إلى هياكل الاستقبال المتمثلة في الفنادق والمخيمات، تتوفر الولاية أيضا على هياكل استقبال أخرى، تتمثل في:

- بيوت الشباب: تتوفر الولاية على ثلاثة بيوت للشباب بطاقة استيعاب تقدر ب 170 سرير تتوزع في كل الطاهير، تاكسنة، وزيامة منصورية.
- مراكز اصطياف: مركز وكالة أنالج ببرج بليدة –العوانة–
- مقصورات سياحية: حيث توجد 11 مقصورة بشاطئ بني بلعيد – بلدية خيري واد عجول–

[1] المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل ، مديرية السياحة، 2016.

[2] إحصاءات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل سنة 2015.

3. المشاكل البيئية الناتجة عن السياحة في الجزائر

تعتمد السياحة في الوقت الراهن على المحيط النظيف والبيئة المحمية لجلب السياح، ولهذا ظهر حديثا مفهوم السياحة البيئية ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان حفاظا على الموروث الطبيعي، ولكن للأسف في الجزائر تعاني البيئية من تلوث خطير نتيجة للنشاط السياحي خاصة وأن معظم السياح المتوافدين على المناطق السياحية هم مواطنين محليين أو مغتربين في ظل غياب الثقافة البيئية للفرد الجزائري وعدم تحليه بمسؤولية الحفاظ على البيئة.

1.3. مظاهر التلوث البيئي السياحي في الجزائر

حيث تتمثل هذه المظاهر في تلوث الشواطئ وتلوث حضري:

1.1.3. تلوث الشواطئ

تحولت الشواطئ خلال موسم الاصطياف إلى مكب مفتوح للنفايات، حيث قضى التلوث والقاذورات على ملامح الشواطئ وحولها إلى مصدر إزعاج بدل أن تكون مكانا يرتاح فيه المصطافين،الأمر الذي وقفت عنده السياسي في جولتها الاستطلاعية التي قادتها إلى بعض الشواطئ، أكوام من القاذورات و أوساخ تتناثر هنا وهناك، وروائح كريهة تحبس الأنفاس، هذه هي حالة الشواطئ هذه الأيام، فالزائر لهذه الأخيرة يمكنه أن يلاحظ فظاعة الأمر وما وصلت إليه حالة الشواطئ خلال موسم الاصطياف، حيث أن المنظر مقزز ولا يبعث بالراحة والاطمئنان، فالقاذورات تحاصر المصطافين من كل حدب وصوب، وبدل أن يحصل المصطاف عن أجواء جميلة وممتعة على الشواطئ يصطدم بانتشار القاذورات الذي يغزو الشواطئ أنه أصبح يبتعد عن الشواطئ لمظهرها، و يضيف بأن حالتها تسوء مع كل موسم اصطياف، من المؤسف أن نرى الشواطئ بهذه الحالة المزرية التي وصلت إليها أنها لا ترتاد الشواطئ وذلك بسبب ما تغرق فيه من قاذورات وتضيف بأن تلوثها شوه منظرها وقضى على ملامحها، ولا يقتصر الأمر على انتشار القاذورات والأوساخ على أطراف الشواطئ بل يمتد إلى داخل مياه البحر، حيث تشهد هذه الأخيرة قذارة كبيرة إذ لا يحترم المواطن غيره ويلقي بمخلفاته في كل مكان، في هذا الصدد أنه تتأسف لتصرفات بعض المواطنين والذين يقضون أوقات على الشواطئ ثم يشوهونها بالقاذورات، ويغيب الوعي لدى المواطن حيث يتصرف تصرفات غير اعتيادية وخاصة بما تعلق بالنظافة، حيث تشهد الشواطئ يوميا تصرفات غير لائقة بما تعلق بالرمي العشوائي دون احترام ودون ردع، في هذا الصدد الجريدة مستاءة من الوضع الجاري حيث لا يجد

المصطاف أين يجلس في مكان نظيف على الشواطئ التي أصبحت فضاء للتخلص من القاذورات لدى بعض المواطنين[1].

- **شواطئ شرشال في حالة كارثية**

وعلى غرار هذا تشهد شواطئ شرشال في أيام الحر، إقبالا جنونيا للمصطافين، فبعد اكتفائهم في الشهر الفضيل، قررت العديد من العائلات الاستمتاع بزرقة البحر و أخذ الأطفال للسباحة. ومن بين الشواطئ التي وجدت فيها العائلات ضالتها، شواطئ تيبازة التي تستقطب في الآونة الأخيرة العديد من المصطافين قادمين من ولايات بعيدة، العديد من العائلات يفضّلون التوجه للمناطق الرملية رفقة الأبناء في حين يفضّل آخرون قضاء يوم كامل بالمناطق الصخرية وفي كل الحالات نفايات مرمية هنا وهناك، أبطالها زوار المدينة، شواطئ شرشال بما فيها وادي البلاع والحمدانية وتيزيرين تعرف اتساخا يوما بعد يوم، نتيجة غياب كلي للضمير بعدما حولوا أماكن السباحة إلى مفرغات عمومية معرقلين بذلك حركة سير الراجلين. وهو ما اشتكى منه العديد من المواطنين القاطنين بالمناطق المجاورة لهذه الشواطئ. وللتذكير، فقد قامت العديد من الجمعيات الخيرية بشرشال بتنظيف سواحل المدينة وتمّ حينها استخراج كميات معتبرة من النفايات، إلا أن شعار دخول المصطافين للسباحة كان مرسوما بخط عريض دوام الحال من المحال ، فانتشرت الأكياس والقارورات البلاستيكية والزجاجية وبقايا المأكولات والمشروبات على طول وعرض سواحل المدينة، ناهيك عن المعادن الحديدية والأخشاب والحبال مشكلة بذلك خطرا على الراجلين، هي حلة كارثية اكتستها سواحل مدينة شرشال مع انطلاق موسم الاصطياف.

بالإضافة إلى ما سبق فإن في تقرير لموقع فرنسي للسفر "ايزي فواياج" فأن الشواطئ الجزائرية تحتل المرتبة التاسعة عالميا كأقدر الشواطئ وأخطرها.

كما كشفت صحيفة "الموندو" الإسبانية في تحقيق مصور لها عن وصول كمية من النفايات البلاستيكية من الشواطئ الجزائرية إلى الشواطئ الإسبانية[2].

2.1.3. التلوث الجوي

يرجع السبب الرئيسي لتلوث الجو في المناطق إلى حركة مرور السيارات خاصة في موسم الاصطياف وحرق النفايات الصلبة، وأهم الملوثات المسببة للتلوث الجوي نجد أكسيدات الأزوت(nox) ،

[1] www.alssyassi-dz.com
[2] www. echihab .com

وأكسيد الكربون (co)، والمكونات العضوية المتطايرة الميثانية (cov. Nm) والمواد الجزئية (ni) والرصاص (pb) والديو كسيد الكبريت (sos)، مع العلم أن معظم هذه الملوثات تنتشر في ولايات شمال البلاد مع تركز هذا النوع من التلوث في ولايات الوسط منها الجزائر العاصمة والولايات المجاورة لها (البليدة، تيبازة، بومرداس، البويرة، المدية)، حيث تستحوذ هذه المناطق على 40% من الحظيرة الوطنية للسيارات.

ويعتبر كذلك إحراق النفايات في الهواء الطلق من الأسباب الكبرى لتلوث الجو، فهذه العمليات الاحراقية تساهم بقدر كبير في تدهور نوعية الهواء، مع العلم أن هذه النفايات هي مزيج من النفايات المنزلية، الصناعية والسياحية[1].

2.3. الآثار الناجمة عن التلوث البيئي السياحي في الجزائر

تعددت الآثار السلبية الناجمة عن مظاهر التلوث البيئي السياحي في الجزائر وذلك باختلاف العوامل المؤدية إلى هذا التلوث

1.2.3. الآثار المباشرة للسياحة على البيئة

تتمثل هذه الآثار فيما يلي[2]:

1- زيادة معدل الطلب على مياه الشرب والإسراف في استهلاك المياه نتيجة لتدني الوعي البيئي لدى السائحين .

2- ارتفاع في كمية مياه الصرف الصحي والضغط على نظم المعالجة أو تجاوز طاقتها الاستيعابية وخروج مياه معالجة يتم تصريفها على البيئة البحرية أو في بطون الأودية، وقد تصل إلى المياه الجوفية.

3- ارتفاع معدلات إنتاج المخلفات البلدية الصلبة (القمامة)، نتيجة الزيادة في أعداد السياح وكذلك لطبيعة البرامج السياحية وظروف السائح ووعيه البيئي.

4- تجاوز كمية المخلفات المنتجة سعة النظام فتتراكم المخلفات وبتدني مستوى خدمات النظافة.

5- الازدحام هو الأكثر تأثيرا، حيث يمكن أن يحيل نزهة السائح إلى تجربة قاسية، لا يرغب في تكرارها، فزيادة الكبريت والنيتروجين وأول وثاني أكسيد الكربون وبعض المركبات التي لم تصل إلى نهاية الاحتراق، كل هذه تعمل على ارتفاع مستوى تلوث البيئة، وتسبب في ارتفاع معدل الضجيج إلى مستويات نعتبرها تلوثا ضوضائيا.

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2000، ص 133.

[2] مقابلة مع موظفة بمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل يوم 2016.04.18 على الساعة 13:30 .

6- ازدياد تلوث الشواطئ حيث هناك المخلفات التي يتركها السائح وراءه، وهناك المنتجعات والفنادق التي تقذفه أو تتسرب منها مخالفاتها السائلة، وأحيانا الصلبة، وما يتسرب من القوارب والمركبات البحرية من وقود وزيوت قد تمنع أو تعيق وصول الأكسيجين إلى مياه البحر، وتؤثر سلبا على الكائنات والمجتمعات البحرية، أضف إلى ذلك الضوضاء التي تصدر عن المحركات وما تسببه من إزعاج يدفع ببعض الكائنات الحية إلى الهجرة.

بالإضافة إلى كل هذا فإن عناصر البيئة ليست فقط المعنية بالتلوث، فللسياحة آثار على ثقافة المجتمعات المحلية وسلوكيات الأفراد أيضا.

2.2.3. الآثار الاجتماعية والصحية البيئية السياحة

تعاني الجزائر من عدة مشاكل مرتبطة بالصحة العمومية، وقد شهدت الأمراض التي تسببها جراثيم وطفيليات وفيروسات ارتفاعا ملحوظا، وأهم هذه الأمراض التيفوئيد التي تمثل من 44% إلى47% سنويا من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه، وتعود الأسباب لانتقال الأمراض عبر المياه إلى:

- تدهور الشروط الصحية والنظافة ولا سيما التلوث للتموين بمياه الشرب.
- الضغط الديمغرافي والعمراني.
- نقص أو عدم توفر مخططات شبكات توزيع ماء الشرب و الصرف الصحي.

كما تعد الأمراض المنتقلة عبر تلوث الهواء هي الأخرى سببا لتدهور الوضع الصحي العام في الجزائر، خاصة منها التي تصيب الجهاز التنفسي، وهذا راجع إلى تلوث الهواء بردادات الرصاص وغبار الأكاسيد الكبريتية التي تسبب الأمراض التنفسية الحادة.

بالإضافة إلى مظاهر التلوث السابقة هناك مظاهر أخرى لتلوث البيئة السياحية منها:

- تزايد حجم الضوضاء واتساع مداها نتيجة كثرة الرحلات الجوية، وتعدد الحافلات الناقلة للمسافرين.
- تناقص المساحات الفضاءات الخضراء.
- ازدحام الشوارع الرئيسية بكل السيارات والحافلات.
- الاعتداء الدائم على الطبيعية بحرق الغابات، الأمر الذي جعل الجزائر تفقد نسبة معتبرة من غاباتها خلال السنوات السابقة.

ولعل أهم العوامل الرئيسية المفسرة لمظاهر تدهور الوضع البيئي في الجزائر هي:

- **النمو الديمغرافي وتركيزه:** حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال ارتفاع في مستويات النمو الديمغرافي، حيث عرفت بعض المناطق ارتفاع الكثافة السكانية بها في حين تقل في مناطق أخرى، هذا ما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية في المناطق ذات الكثافة السكانية.

3.3. الآثار البيئية السياحية في ولاية جيجل

يعرف شاطئ الافتيس بجيجل تدهورا بيئيا كبيرا، حيث تنتشر القمامة بكل أنواعها على غرار الأكياس، القارورات البلاستيكية، بقايا الطعام وهو ما شوه وجه الشاطئ الذي يعتبر مقصد العديد من العائلات القاطنة بمدينة جيجل والبلديات المجاورة لها، وهو ما أثار اشمئزاز وتذمر الزوار وجل القاصدين الذي لجؤوا للمكان من أجل التمتّع بالهواء العليل ونسيم البحر. وهو ما أكده العديد من المصطافين ليضيف في ذات السياق كان هذا الشاطئ يعتبر من أنظف الشواطئ طيلة فصل الصيف حيث تقصده العائلات من كل الجهات ومن مختلف الشرائح نظرا للنظافة والتنظيم اللذين يسودانه، إلا أنه سرعان ما تحول إلى مكان ترمى به جميع أنواع النفايات التي يتركها المصطافون، إذ أينما وليت بوجهك تصادفك أكياس القمامة التي شوهت وجه الشاطئ، هذه الأخيرة حرمت الزوار من الجلوس على رماله الذهبية، وهو ما جعل بالكثير مستغربا عن كيفية تدهور الوضع بشاطئ في ظرف جد قصير[1].

وتجنب لما يحدث في شاطئ الافتيس وشواطئ أخري تقوم مديرية السياحة لولاية جيجل بالتحضير لموسم الاصطياف على النحو التالي[2]:

1- التنسيق مع البلديات الساحلية والمصالح المعنية لمناقشة وضعية الشواطئ ورفع النقائص المسجلة خلال السنة الماضية.

2- حضور عدة اجتماعات بمقر الدوائر الساحلية (جيجل، الطاهير، الشقفة، العنصر،زيامة منصورية، العوانة)، وخرجات ميدانية إلى شواطئ الولاية لمعاينة وضعيتها.

3- خرجات ميدانية مع اللجنة الولائية المكلفة بفتح ومنع الشواطئ للسباحة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 111/04 المؤرخ في1985/01/13 الذي يحدد فتح ومنع الشواطئ.

4- خرجات ميدانية مع اللجنة الولائية لاختيار مكان التخييم.

5- خرجات ميدانية ابتداءا من 01 جوان إلى 30 سبتمبر لإجراء التحاليل الفيزيوكميائية لمياه البحر.

6- خرجات ميدانية لمراقبة نظافة الشواطئ.

[1] www.alssyassi-dz.com
[2] www.denv-jijel.dz

7- المشاركة بالمعرض الخاص بالافتتاح الرسمي لموسم الاصطياف.

8- حملات تحسيسية خلال موسم الاصطياف حول نظافة البيئة وكيفية المحافظة عليها.

خلاصة

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الجزائر تزخر بمؤهلات سياحية هامة تؤهلها لأن تكون من أهم دول العالم جذبا للسياح، إلا أن حصتها من السياحة العالمي لا تتجاوز 0.2% عام 2008 وهي حصيلة لا تتناسب مع ما تزخر به من ثروات. إلا أنها تعاني من مظاهر سلبية بيئية جعلت السياح خاصة الأجانب منهم يترددون في التوجه نحو الجزائر لقضاء عطلتهم الصيفية، خوفا منهم إفشال راحتهم و التمتع بالمناظر الطبيعية التي تسخر بها الجزائر من شرقها إلى غربها ما يتوجب على كل فرد احترام البيئة و نظافة الشواطئ ، لتفادي مشاكل ايكولوجية قد تقع نتيجة هذا الإهمال.

أما عن ولاية جيجل فأنها تزخر هي الأخرى بإمكانيات طبيعية هائلة تجعلها فضاءا مناسبا لتطوير نشاطات السياحة البيئية فيها، إلا أن واقع استغلال هذه الامكانيات والتلوث الذي لحق بها جعلها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب.

الخاتمة

الخاتمة

لقد شهدت السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح فهي تدر منافع كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح. حيث تعد نشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو عامل مساعد لتنمية الاقتصاد يجلب الاستثمار لتطوير الخدمات الأساسية ويعطي دفعا إضافيا لتنمية القطاعات الأخرى.

إن العمل على نشر الثقافة البيئية فضلا عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي لدى الأفراد أو الأجهزة الحكومية هو ما يقتضي ضرورة غرس مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي في نفوس شرائح المجتمع منذ الصغر فاحترام البيئة يكون شعورا داخليا لدى الجميع فضلا عن المسؤولين عن نشر الثقافة البيئية والتعليم والتوجيه لأن حماية البيئة والأفراد هدف عام يجب أن تسعى إليه المجتمعات للعيش في بيئة أمنة ونقية.

يجب السعي وراء حشد الطاقات والإمكانات لمحاربة جميع المظاهر السلبية التي تجر إلى الإضرار بمنظومة البيئة ومفرداته كما يجب أن تطبق كافة المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز مشروعات سياحية والتقليل من زيادة المدن والقرى السياحة حتى تصبح السياحة البيئية واضحة وصريحة وجزء من فلسفة المشروع ، كما يجب حث الإدارات ذات الوظائف على البيئية على دعم السياحة والعمل على زيادة الوعي البيئي في المجال السياحي نظرا لوجود قصور في الوعي

وعلى العموم فإن السياحة والبيئة هما قطاعان كل منهما مكمل للآخر ويتداخل معه من حيث الرؤية والأهداف. فلبيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق تنمية مستدامة، والسياحة ترتكز على وجود تخطيط بيئي سليم أما بالنسبة أيهما أولا السياحة أم البيئة فهما قطاعان يتمشيان بتناغم.

أولا: النتائج المتوصل إليها

من خلال دراستنا لهذا الموضوع خرجنا بمجموعة من استنتاجات هي:

1- تحضى البيئة باهتمام واسع دوليا ووطنيا في الآونة الأخيرة، وتعد من أكبر المواضيع طرحا في ظل ازدهار وانتعاش قطاع السياحة.

2- تعاني البيئة في الجزائر من تلوث خطير جراء الأنشطة الصناعية و السياحية.

3- تحضى السياحة بمكانة هامة في العقدين الأخيرين وأصبحت تتصدر مختلف القطاعات من حيث المداخيل في العديد من الدول.

4- تأثر الأنشطة السياحية المختلفة على البيئة يرتبط بعدة عوامل، منها مدى كثافة الموقع السياحي وعدد السياح الذين يزورون المنطقة السياحية وطول مدة إقامتهم، وحجم الأنشطة التي يمارسونها، والتسهيلات والخدمات المتاحة لهم ومدى مقاومة المنظومة الطبيعية وتأثر عليها تأثيرا سلبيا.

5- تحضى السياحة بعلاقة ترابطية مع البيئة فهما خطان متوازنان وكل منهما مكمل للأخر فالبيئة هي العمود الفقري للسياحة والسياحة إذا وضعت في إطار تخطيط سليم تساهم في حماية وتنمية المنظومة الطبيعية والبيئة ككل.

ثانيا- الاقتراحات:

على ضوء النتائج السالفة الذكر ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات العلمية التي نعتقد أنها مهمة في الحفاظ على البيئة وحمايتها:

1- اهتمام كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بالحث على ضرورة الاهتمام بالبيئة والتوعية الثقافية المستمرة للأسرة والأفراد.

2- التأكيد على ترابطية العلاقة بين مفردات السياحة والبيئة.

3- العمل على نشر الوعي والثقافة البيئية فضلا عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي لدى شرائح المجتمع.

4- العمل على زيادة مستوى الوعي للسياحة البيئية في مجال السياحة بصورة متسارعة ومتطورة لتحقيق سياحة مستدامة.

5- تطبيق المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز المشروعات السياحية حتى يصبح مفهوم السياحة البيئية جزءا من فلسفة المشروع.

6- وضع إستراتيجية للسياحة البيئية وخطة عمل إرشادية لنشر الوعي البيئي السياحي.

7- الاهتمام بالأثر المتبادل والتفاعلي بين السياحة وعلاقتها بمنظومة البيئة(الاجتماعية والطبيعية وغيرهما).

8- ضرورة العمل على إيقاف كل أشكال التلوث البيئي في مناطق الجذب السياحي.

9- إقامة معرض خاص عن السياحة البيئية بالتعاون مع الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وبمشاركة كل من الهيئة العليا للسياحة والآثار والهيئة العليا لحماية البيئة.

10- إيجاد آلية مشتركة لتفعيل مدى إمكانية الاستفادة من المحميات الطبيعية بالرحلات البرية للتعريف بالسياحة البيئية.

11- اتخاذ إجراءات ردعية مثل فرض غرامات مالية على كل من يرمي النفايات لا سيما وأن بعضها مثل القوارير البلاستيكية لا يتحلل إلا بعد 300 سنة.

لكي نتجنب الآثار السلبية للسياحة على البيئة الطبيعية علينا الابتعاد عن الضغط المفرط على البيئة ومصادرها والتمسك بإعلان مانيلا 1980 الذي أكد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية وهذا لا يتم سوى عن طريق التنمية السياحية المستدامة التي تعد السبيل الوحيد لصيانة البيئة التي تكفل للأجيال الحالية والمستقبلية حقها في الاستمتاع بالبيئة الطبيعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1- حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

2- خليف مصطفى غرايبية، **السياحة البيئية**، دار ناشري للنشر الالكتروني، عمان، بدون سنة النشر.

3- عصام الدين هلال وآخرون، **التربية البيئية**، الطبعة الأولى، دار فرحة للنشر والتوزيع، السودان، 2007.

4- رياض صالح أبو العطا، **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.

5- رشاد أحمد عبد اللطيف، **البيئة والإنسان**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

6- إبراهيم عصمت مطاوع، **التربية البيئية**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

7- عبد الإله أبو عياش وآخرون، **مدخل للسياحة في الأردن**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

8- زيد منير عبوي، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

9- محي محمد مسعد، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**، المكتب العربي الحديث، مصر ،بدون سنة النشر.

10- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، طبعة الأولى، دار كنوز للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

11- محمد الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

12- كاظم المقدادي، **أساسيات علم البيئية الحديث**، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2006.

13- يسرى عيسى، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003.

14- محمد عبد الحكيم، حمدي الديب، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، 2001.

15- رؤوف علي الأنصاري،**السياحة البيئية**، دار الكتاب، بغداد، 2012.

16- أحمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة من التلوث**، الطبعة الأولى، بحوث أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

17- سوزان أحمد أبو رية، **الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

18- عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

19- يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

20- أحمد عبد الفتاح محمود، إسلام إبراهيم أبو السمود، **أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
21- ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2009.
22- راتب سلامنة السعود، **الإنسان والبيئة" دراسة في التربية البيئية"**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ب: الأطروحات والرسائل

1- نصر الله سناء، الحماية **القانونية للبيئة من التلوث في ضوء القانون الدولي الإنساني**، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011/2010.
2- نادية حمدلو، نورة بولقرون، **دور السياحية البيئية في حماية البيئة- الحظيرة الوطنية لتازة نموذجا-** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2014/2013.
3- رائف محمد لبيت، **الحماية الإجرائية للبيئة**، رسالة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة المنفوفية، مصر، 2008.
4- عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013.
5- سليمان الحبوني، **الضبط الإداري البيئي**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة المنصورة، مصر، 2010.
6- عز الدين دعاس، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2011/2010.
7- طناش هاجر، قفاص أمال، **السياحة البيئية بالجزائر واقع وأفاق- دراسة حالة ولاية جيجل-** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص، جامعة جيجل، الجزائر، 2013/2012.
8- خروبي محمد، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
9- سامية سرحان، **أثر السياسيات البيئية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2011.
10- عبلة عبد الحميد بخاري، **اقتصاديات السياحة**، الفصل الأول، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2012.
11- نبيل قنديل، **البيئة**، معهد بحوث الأراضي والمياه، مصر، 2007.

12- حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010.

ج: المجلات، التقارير والدوريات

1- فارس مسدور، **أهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، جامعة ورقلة.

2- يوسف بيزيد، **الثقافة المهام والأبعاد، الثقافة البيئية الوعي الغائب**، رابطة الفكر والإبداع بولاية الوادي، 2008.

2- سيد فتحي أحمد الخولي، **تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول، جدة، 2000.

3- ياسر هلال، **التلوث البيئي**، مجلة المهندس السوداني، العدد الثاني، السودان 2007.

4- الديوان الوطني للإحصاءات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، مطبعة الديوان، الجزائر.

5- إحصائيات مديرية السياحة لولاية جيجل، 2015.

6- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر.

د: الملتقيات والبحوث

1- سامي زعباط، عبد الحميد مرغيث، **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية، جيجل، 2015.

2- بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية، إحصائية**، بحوث عربية اقتصادية، العدد 66، الجزائر، 2014.

3- عزاوي اعمر،أحمد لعمى، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة يومي 14،13 ديسمبر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

ج- القوانين والمراسيم

1- المادة 04 ف 07 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

2- المواد 01، 06، 07، 11، من القانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77.

3- المواد 09، 10، 11، من القانون 02/06 المؤرخ في 05 فيفري 2008 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10.

4- المواد 39، 40، 46، 51، 57، 60، 61، 63، 64، 66، من القانون 03/ 10 المؤرخ في 10 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- jean pierre, michel bafflet , **management du tourisme**, 2éme edition, pearson éducation, paris, 2007.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- www.denv-jijel.dz.

2- www.alssyassi-dz.com.

3- www.echihab.com.

الملخص

تعتبر حماية البيئة قضية من قضايا العصر الحالي، حيث أصبحت من المواضيع التي لها الأولوية في جميع الدول العالم، وهذا بسبب الأضرار الجسيمة التي تحل بالبيئة من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة. ومن بين الآليات التي لها دور فعال في حماية البيئة نجد السياحة البيئية والتي تؤدي إلى إقامة المحميات الطبيعية، التي أعطت اهتماما كبيرا للسياحة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها للأجيال المتعاقبة ، بالإضافة إلى وضع قوانين محلية واتفاقيات دولية للمحافظة على سلامة التنوع الحيوي، كما يجب توعية وتحسيس المجتمع ككل بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها، ولما لا فرض عقوبات ردعية للمتسببين في تلوث البيئة من سياح ومواطنين محليين وكذلك أصحاب المصالح المتعلقة بالسياحة. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التلوث الذي تعاني منه البيئة الناتج عن الأنشطة السياحية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التلوث البيئي، حماية البيئة، السياحة البيئية .

The summary :

The protection of environment is considred a topic among the most critical topics of the recent century, it becomes one of the most important matters all over the world, and this is bacause the huge damages that occur to environment like pollution and dangerous climate changes. Among the mechanismes that have an active role in protecting environmant ecological tourism. And that leads to establishing nature reserves, which have given great attention to eco-tourism and maintaining the natural resources and developing them for the coming generations. In addition to that devellopping domestic laws and international agreemants to protect bio-diversity. It should to educate and sensitize the whole society of the importanc of the environment and the need to maintain them, and whynot to impose deterrent penalties for who causing pollution from local citizens and tourists. As well as tourism related stoceholders, this study aims to highlighit the pollution suffzred by environmant as a result of tourism activities.

Key words : environmnt, environmental pollution, environmental protection , tourism and environment.